

# الفصل الخامس

مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو



وضع تصور الآلية الإلكترونية لمراقبة تنفيذ إطار عمل هيوجو شيفالي جونيجا مع كيرج بنكان وسوجيت موهانتي وسيلفيا بونسيري وجويل مارجيت من وحدة إدارة المعلومات في بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة

قامت المكاتب الإقليمية للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة بتنسيق تقديم تقارير تنفيذ إطار عمل هيوجو إقليمي ووطنياً: سيث فورزوريج، وبيدرو باساي وريا كاتساناكيس، وهيلين لاغيرتي (أفريقيا)، وديف زيرفاس، وانجيليكا بلانتيز، ومادغالي أريابانديو وابيلاش باندا (آسيا والمحيط الهادئ)، وباولا البريتو (أوروبا)، وديف زيرفاس، وهاريس سانوجا، وجنيفر جورتنيك (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، ومصطفى محقق، ولونا ابو سويرة، واسامة حمد، ومحمد ساداتينجاد وجولسارا بولاتوفا (غرب آسيا وشمال أفريقيا) بالتعاون الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية التالية والتي ساعدت أيضاً لتنسيق تقديم تقارير تنفيذ إطار عمل هيوجو في كل منطقة: جريمي كوليمور (الوكالة الكاريبية للتصدي للطوارئ في حالة الكوارث)، وديفيد سميت (مركز تنسيق أمريكا الوسطى للوقاية من الكوارث)، وأنا كامبوس (الدعم للوقاية من الكوارث في جماعة دول الأنديز)، وسعادة السيد/ خورشيدي انور (الجماعة الاقتصادية)، وسعادة السيد/ عمرو موسى (جامعة الدول العربية)، ومحمد إبراهيم نيابة عن الأمين التنفيذي ومحمد بن شمس (لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وتشارلز أيلي مبونجوي-دومامبيلا بالنيابة عن المدير التنفيذي لويس سيلفان-جوما (سكوتارية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)، ودهار شاكرا بورتني (رابطة جنوب آسيا بالتعاون الإقليمي)، وسورين بيتسوان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، وكريستل برات (لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ).

والقائمة المفصلة بالتقارير المرجلة عن التقدم الوطني المرجلي التي أعدتها 62 دولة متاحة في الملحق رقم 3.

كما ساهمت مصر والفلبين وطاجيكستان بتقديم دراسات حالة متعمقة. أيضاً في أمريكا اللاتينية، تم دراسة أفضل الممارسات في مجال الحوكمة للحد من مخاطر الكوارث وقام بتنسيقها البرتو اكينو (الوكالة الألمانية للتعاون التقني)، وهاريس سانوجا (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، بنما)، وانجليس أريانس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومكتب منع الزلازل والانهيار من تاليف ميلتون فون هيس، وجوانا كامبنيش وكاترين دي لا تور. دراسات حالة إضافية عن كولومبيا، ونيكاراجوا، وسانثا لوتشيا، واليمن. وفي التقييم الاحتمالي للمخاطر في أمريكا الوسطى والتي ساهم بها البنك الدولي، وتنسيق من المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي. كما ساهم حسين كالدالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ومكتب منع الزلازل والانهيار بدراسة حالة حول إعادة اعمار بام بايران.

قام بتنسيق الاستعراض الموضوعي للتقدم المحرز في نظم الإنذار المبكر مريم جولناراجي وجان بابتيست ميغرين (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) مع المداخلات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة، والمركز العالمي لرصد الحرائق، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، ومنهج تعزيز الإنذار المبكر التابع للمؤسسة الدولية استراتيجي للحد من الكوارث، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، وبرنامج التطبيقات التنفيذية الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

تم عمل استعراضات موضوعية أخرى أجريت على الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية قام بها فواد بن يمراد (مبادرة الزلازل والمدن الكبرى)، وقام بعمل استعراضات موضوعية عن التعافي جينيفر ووريل وأنيثا شاه (اللجنة الدائمة للتعافي المبكر)، ويوكي ماتسوكوا (السكرتارية العامة لمنعاج العمل الدولي للتعافي)، ودوسان زويكا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وقام بعمل استعراضات موضوعية على نوع الجنس في الحد من أخطار الكوارث و التعافي فنج مين كان، ومادغالي أريابانديو وأنا كريستينا ثورلاند (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة) مع مداخلات قام بها روري موللان (شبكة معارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الحقوق الرقمية)، وشكر خاص لميشال ماتيرا لمرجعة الترجمة الفرنسية من أداة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوجو.

## ملخص النتائج

في عام 2005، قامت 168 دولة بتبني إطار عمل هيوغو (HFA) وهو مجموعة شاملة من ثلاثة أهداف استراتيجية وخمس أولويات للعمل. والنتائج المتوقعة من إطار عمل هيوغو هي «الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث، في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والدول»<sup>1</sup>. وتوضح الأهداف الاستراتيجية وأولويات العمل في المربع رقم 5.1 وهي تضع المؤشرات الجوهرية اللاحقين وعشرين والمستويات الخمسة للتقدم والتي قامت على أساسها الدول بتقييم تنفيذ إطار عمل هيوغو خلال عملية مراجعة التقدم الأولى والتي تشمل عامي (2007 - 2009).

هذا الفصل يراجع التقدم الذي أحرزته الدول نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية وأولويات العمل. والتحليل يعتمد على تقارير التقدم المحلية الوطنية للإطار عمل هيوغو والتي قامت بإكمالها 62 سلطة وطنية في الفترة من يونيو 2007 إلى مايو 2009 (والمشار إليها بـ 2007 - 2009). فالمنهجية والأدوات المستخدمة في تسهيل مراجعة التقدم العالمي في تنفيذ إطار عمل هيوغو من 2007 - 2009 تم تلخيصها في الملحق 3، وهي تتضمن وصفاً للتقدم والتحديات في مواجهة كل من المؤشرات الجوهرية والنقاط الإشرافية المطبقة. ويحتوي الملحق أيضاً على قائمة بالدول التي قامت بإنهاء التقارير الوطنية المؤقتة عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو الصادرة في فبراير 2009.

يتناول هذا الفصل أيضاً مدى معالجة الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات الحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ.

### ملخص النتائج

#### 1. نواحي التقدم في تنفيذ إطار عمل هيوغو

تم إحراز تقدم ملحوظ وبارز في تعزيز القدرات والنظم المؤسسية والتشريعات لمواجهة النقص في الاستعداد للكوارث والإستجابة. ويتحقق حالياً تقدم كبير في تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ومراقبتها وفي تعزيز أنظمة الإنذار المبكر. وبالرغم من ذلك، فإن هناك تقدماً ضئيلاً يتم إحرازه في استخدام المعرفة والابتكار والتعليم وبخاصة في تعميم الحد من مخاطر الكوارث ضمن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والحضري والريفي، بالإضافة للخطط البيئية وخطط البنية الأساسية.

#### 2. التقدم تبعاً لتصنيفات مستوى الدخل والأقاليم

أحرزت الدول ذات الدخل المرتفع في جميع أولويات العمل لإطار عمل هيوغو تقدماً أكبر من التقدم الذي حقته الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وبالرغم من أن اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة جيداً في قطاعات مختلفة، فإن العديد من الدول تفتقر إلى السياسات الشمولية وأطر العمل الاستراتيجية للتعامل مع مخاطر الكوارث. وقد أبلغت بعض الدول الأقل نمواً عن فجوات كبيرة في القدرات المؤسسية والتقنية والبشرية والمالية، مما يحد من قدرتها على معالجة إطار عمل هيوغو. وبينما أحرزت العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط تقدماً جيداً في تطوير السياسات القومية والتشريعات والنظم المؤسسية، فإنها تواجه تحديات في تعميم الحد من مخاطر الكوارث ضمن التنمية القطاعية والمحلية.

#### 3. التحديات المسجلة

أبرزت المراجعة تحديات بعينها، ومنها المنهج الظرفي المؤقت والغير منظم لمراقبة الأخطار والتعرف على المخاطر والذي لا يسهل إجراء التقييمات الشاملة للمخاطر المتعددة الأخطار، والصعوبات التي تواجهها منظمات الحد من مخاطر الكوارث في إشراك قطاعات التنمية؛ وغياب المساءلة والقدرة على الالتزام بالتنفيذ. إلا أنه، وفي نفس الوقت المراجعة تبرز الابتكارات في حوكمة الحد من مخاطر الكوارث وتوضح أن بعض هذه التحديات من الممكن التعامل معها.

#### 4. تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

التكيف مع تغير المناخ ربما يواجه الكثير من التحديات التي يواجهها الحد من مخاطر الكوارث، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ ما زال في مراحله الأولى ونادراً ما يحدث تكامل بين سياسة التنفيذ وأطر التخطيط مع جهود الحد من مخاطر الكوارث.

#### 5. الحد من الفقر والمحركات الأساسية للمخاطر

العديد من استراتيجيات الحد من الفقر لديها إمكانية لمواجهة المحركات الأساسية للمخاطر وتعترف بتأثيرات الكوارث كعامل مساهم في زيادة الفقر. ومع ذلك، فمكونات الحد من مخاطر الكوارث في مثل هذه الاستراتيجيات غالباً ما تقتصر على نواحي الاستعداد والاستجابة، وفي العديد من الدول، لا يتم دمج سياسات وخطط الحد من الفقر والحد من مخاطر الكوارث بشكل قوي.

تصدر مراجعة إطار عمل هيوغو كل عامين، والمراجعة الأولى بها بعض أوجه القصور التي يجب إيضاحها من البداية. تقدم التقارير الوطنية عينة مناسبة من كل الأقاليم وتصنيفات الدخول، ولكن العديد من الدول تظل غير ممثلة، في حين أنه في بعض الدول تم عمل ممارسات استشارية كجزء من عملية المراجعة، إلا أن تقارير التقدم هي تقييم ذاتي تقوم به السلطات الوطنية وفي معظم الدول، يتم إعدادها من قبل مسئول الاتصال الخاص بإطار عمل هيوغو أو منظمة مسئولة عن إدارة مخاطر الكوارث. والتقارير لا تعكس بشكل كامل وجهة نظر أصحاب المصالح الآخرين، مثل القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو كل القطاعات الحكومية. وبالمثل، فبينما ساهمت بعض المنظمات الدولية بمراجعات موضوعية من حيث التقدم في نواح مختلفة،

### ثلاثة أهداف استراتيجية

1. المزيد من الدمج الفعال لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة، والتخطيط ووضع البرامج على كل المستويات، مع التركيز بشكل خاص على الوقاية والتخفيف والاستعداد والحد من القابلية للتضرر.
2. تنمية وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على كل المستويات، وخاصة على المستوى المجتمعي، والتي يمكنها المساهمة بطريقة منظمة في القدرة على مجابهة الأخطار.
3. الدمج المنظم لمناهج الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ استعدادات الطوارئ والاستجابة وبرامج التعافي في إعادة البناء في المجتمعات التي تأثرت بالكوارث.

مربع رقم 5.1:  
إطار عمل  
هيوغو: الأهداف  
الاستراتيجية  
وأولويات العمل  
والمؤشرات  
الجوهريّة  
ومستويات التقدم.  
المصدر:  
(UNISDR، 2008a)

### خمس أولويات للعمل و22 مؤشراً جوهرياً

أولوية العمل رقم 1 لإطار عمل هيوغو: ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث هو أولوية وطنية ومحلية وأن له قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ.

مؤشر جوهري رقم 1: وجود سياسية وطنية وإطار عمل قانوني ذو مسئوليات وقدرات غير مركزية على كل المستويات.

مؤشر جوهري رقم 2: توفير موارد مناسبة ومخصصة لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على كل المستويات الإدارية.

مؤشر جوهري رقم 3: ضمان مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تفويض السلطة والموارد للمستوى المحلي.

مؤشر جوهري رقم 4: تفعيل قاعدة قومية متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث.

أولوية العمل رقم 2 لإطار عمل هيوغو: تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ومراقبتها وتحسين الإنذار المبكر.

مؤشر جوهري رقم 1: توفير تقييمات مخاطر وطنية ومحلية تعتمد على بيانات الأخطار والمعلومات حول القابلية للتعرض وتشمل أيضاً تقييمات للمخاطر في القطاعات الأساسية.

مؤشر جوهري رقم 2: وضع أنظمة لمراقبة وحفظ ونشر البيانات الخاصة بالأخطار الرئيسية وقابلية التعرض لها.

مؤشر جوهري رقم 3: وضع أنظمة إنذار مبكر للأخطار الرئيسية مع إمكانية الوصول للمجتمعات المحلية.

مؤشر جوهري رقم 4: تقييمات المخاطر الوطنية والمحلية تأخذ في الاعتبار المخاطر الإقليمية / العابرة للحدود، من منظور التعاون الإقليمي بهدف الحد من المخاطر.

أولوية العمل رقم 3 لإطار عمل هيوغو: استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على المجابهة على كل المستويات.

مؤشر جوهري رقم 1: توفير المعلومات المتعلقة بالكوارث وإتاحة الوصول إليها على كل المستويات، ولكل أصحاب المصلحة (من خلال الشبكات وتطوير أنظمة المشاركة في المعلومات، إلخ).

مؤشر جوهري رقم 2: إدخال التعليم عن الحد من مخاطر الكوارث والمفاهيم والممارسات الخاصة بالتعافي في المناهج الدراسية والمواد التعليمية وبرامج التدريب ذات الصلة.

مؤشر جوهري رقم 3: تطوير ودعم مناهج البحث وأدوات تقييم المخاطر المتعددة وتحليل العائدات والتكاليف.

مؤشر جوهري رقم 4: وجود استراتيجيات توعية للجمهور على مستوى الدولة لتحفيز ثقافة القدرة على مجابهة الكوارث مع وصول هذه التوعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية.

أولوية العمل رقم 4 لإطار عمل هيوغو: الحد من الحركات الأساسية للمخاطر.

مؤشر جوهري رقم 1: الحد من مخاطر الكوارث هو هدف متمم للسياسات والخطط المتعلقة بالبيئة، بما فيها تلك الخاصة باستخدامات الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.

## الفصل 5

مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو

مؤشر جوهرى رقم 2: تنفيذ سياسات وخطط التنمية الاجتماعية للحد من قابلية التضرر بالنسبة للسكان الأكثر عرضة للمخاطر  
مؤشر جوهرى رقم 3: تطبيق السياسات الاقتصادية والإنتاجية على مستوى القطاعات للحد من قابلية تضرر الأنشطة الاقتصادية.  
مؤشر جوهرى رقم 4: إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك تطبيق كودات البناء.  
مؤشر جوهرى رقم 5: إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي وإعادة التأهيل.  
مؤشر جوهرى رقم 6: وضع الإجراءات اللازمة لتقييم تأثيرات مخاطر الكوارث على مشروعات التنمية الكبرى وخاصة البنية الأساسية.

**أولوية العمل رقم 5 لإطار عمل هيوغو: تعزيز الاستعدادات للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على كل المستويات.**

مؤشر جوهرى رقم 1: وضع سياسات وقدرات تقنية ومؤسسية وآليات قوية لإدارة مخاطر الكوارث من منظور الحد من مخاطر الكوارث.  
مؤشر جوهرى رقم 2: وضع خطط الاستعداد للكوارث والخطط الاحترازية على كل المستويات الإدارية، وإجراء التدريبات الدورية والتجارب الاختبار وتطوير برامج الاستجابة للكوارث.  
مؤشر جوهرى رقم 3: وضع الاحتياطات المالية والآليات الاحترازية لدعم الاستجابة الفعالة والتعافي عند الحاجة.  
مؤشر جوهرى رقم 4: وضع الإجراءات لتبادل المعلومات ذات الصلة خلال أحداث الأخطار والكوارث وإجراء مراجعات ما بعد الحدث.

### مستويات التقدم:

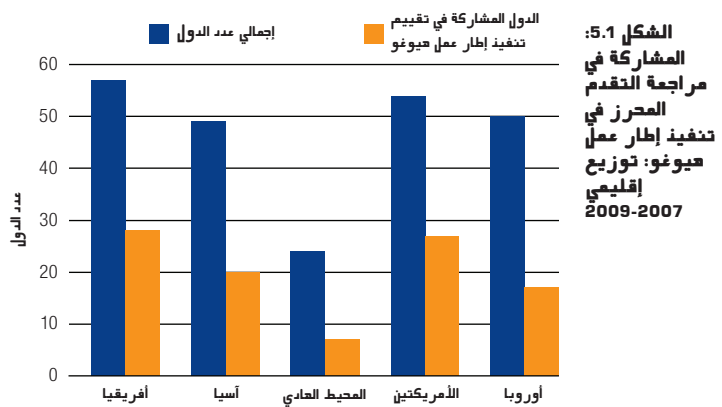
الستوى رقم 1: تقدم ضئيل مع دلالات قليلة على وجود إجراءات مستقبلية في الخطط والسياسات.  
الستوى رقم 2: بعض التقدم ولكن بدون سياسات منظمة و/أو التزام مؤسسي.  
الستوى رقم 3: تحقيق التزام مؤسسي ولكن بدون إنجازات شاملة أو جوهرية.  
الستوى رقم 4: تحقيق إنجازات جوهرية ولكن مع قصور ملحوظ في القدرات والموارد.  
الستوى رقم 5: إنجازات شاملة مع التزام وقدرات مستدامة على كل المستويات.

فإن عرضها في هذه المراجعة لم تتضمن مكونات لتقارير التقدم الإقليمي والدولي. إلا أن هذه المراجعة، باعتبارها الممارسة العالمية الشاملة الأولى لتقرير التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو. فهي تقدم نظرة فريدة على المستوى الحالي من الالتزام بالأهداف الاستراتيجية لإطار عمل هيوغو وتحقيقها.

## 5.1 نظرة عالمية

النتائج العامة لمراجعة إطار عمل هيوغو 2007 – 2009 تؤكد بشدة على الاتجاهات العالمية المحددة في "الحد من مخاطر الكوارث: المراجعة العالمية 2007".<sup>2</sup> حيث أن الالتزام في التعامل مع مخاطر الكوارث وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإطار عمل هيوجو ما زال يحظيان بالزخم المتزايد. وفي فبراير 2009، كانت 99 دولة تقوم بإعداد تقارير وطنية باستخدام آلية مراقبة إطار عمل هيوغو الإلكترونية. ومن هذه الدول قامت 62 دولة بتقديم تقارير تقدم مرحلية في 28 فبراير 2009.

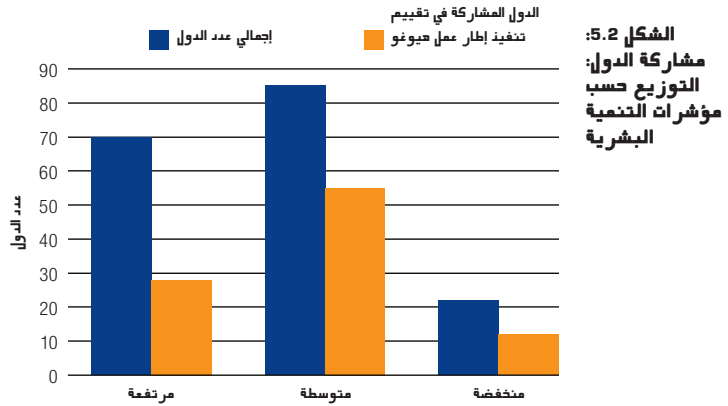
ومن حيث النسب، نجد أن الأمريكتين وأفريقيا هي الأقاليم التي صدرت بها أغلب الدول تقارير في



وطبقاً للنتائج المرحلية المتوفرة على الإنترنت (والموضحة في شكل 5.3). كان التقدم كبيراً بخصوص أولوية العمل رقم 1 لإطار عمل هيوغو - ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث هو أولوية وطنية ومحلية وأن له قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ - خاصة في تطوير السياسات والتشريعات وفي تعزيز الأنظمة المؤسسية متعددة القطاعات ومنظومات الحد من مخاطر الكوارث.

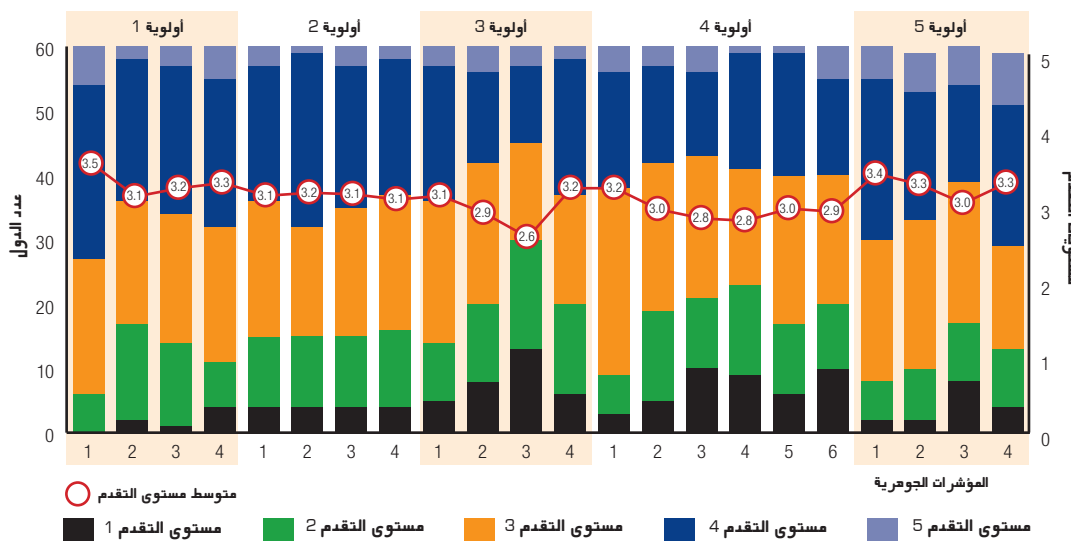
وتم تسجيل تقدم بارز أيضاً في أولوية العمل رقم 5 لإطار عمل هيوغو - تعزيز الاستعدادات للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على كل المستويات - خاصة في تنمية القدرات التقنية والمؤسسية من أجل الاستعداد للكوارث، والتأكيد على الاستعداد للكوارث والخطط الاحترازية، وتسهيل تبادل المعلومات قبل وأثناء الكوارث. بعبارة أخرى، حدث تحسن عام في القدرات والسياسات والتشريعات والخطط والآليات للحد من مخاطر الوفيات خاصة في حالة الأخطار المتعلقة بالطقس. ويتناسب هذا مع نتائج الجزء 5.2 بأن مخاطر الوفيات تزداد بمعدلات أقل من معدلات زيادة الخسائر الاقتصادية، وهي في الحقيقة تتناقض بالنسبة لحجم السكان المعرض للمخاطر.

تم تسجيل تقدم مستمر في أولوية العمل رقم 2 لإطار عمل هيوغو - تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ومراقبتها وتعزيز الإنذار المبكر - بالرغم من اعتراف كل الدول بالحاجة لمزيد من الجهود المركزة في هذا الشأن. فما زالت الدول تواجه تحديات في جمع تقييمات شاملة للمخاطر بطريقة يمكن أن تساهم في إعلام الحد من مخاطر الكوارث.



عام 2008. ففي الأمريكتين 50% من الدول، وفي أفريقيا، شاركت 49% من الدول، و في آسيا 40% من الدول وفي أوروبا 34% من الدول و 29% من دول المحيط الهادي. والأعداد المحددة للدول المشاركة حسب الإقليم موضحة في الشكل 5.1.

وكما يوضح الشكل 5.2، شاركت دول أكثر من المصنفة على أنها ذات مستويات تنمية بشرية متوسطة (64%) ومنخفضة (54%) أكثر من الدول ذات المستويات الأعلى للتنمية البشرية (40%). ومشاركة الدول ذات المستويات المنخفضة للتنمية البشرية خاصة في إفريقيا هي أمر جدير بالاهتمام ويشير هذا للالتزام المتزايد في هذا الإقليم بالحد من مخاطر الكوارث.



للمخاطر مثل عدم كفاءة الحوكمة الحضرية والمحلية، وسبل المعيشة الريفية القابلة للتضرر، وتدهور النظم البيئية بطريقة تؤدي للحد من مخاطر الأضرار والخسائر الاقتصادية. وفي نفس الوقت، فإن ترتيبات الحوكمة للحد من مخاطر الكوارث بالعديد من الدول لا تسهل دمج اعتبارات المخاطر مع التنمية. وبشكل عام، فالترتيبات المؤسسية والتشريعية للحد من مخاطر الكوارث ترتبط ارتباطاً ضعيفاً بقطاعات التنمية، وهو أمر يتم فحصه بتعمق أكثر في الفصل السادس.

وهكذا عالمياً تشير النتائج إلى أن الجهود الوطنية ما زالت مركزة على دعم السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية وقدرات الاستعداد للكوارث والاستجابة وتقييم المخاطر والإنذار المبكر (أولويات إطار عمل هيوغو رقم 1 و2 و5). وعلى العكس، يجب بذل المزيد من الجهود لاستخدام المعرفة والتعليم والبرامج الممتدة المتكررة لتحفيز ثقافة مجابهة الكوارث ومواجهة المحركات الأساسية التي تشكل مخاطر الكوارث في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية البنية الأساسية في السياقات الريفية والحضرية (أولويات إطار عمل هيوغو رقم 3 و4).

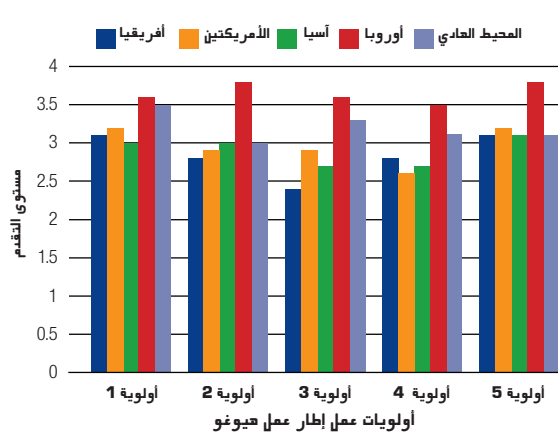
يوضح التوزيع الإقليمي للنتائج المسجلة (شكل 5.4) أن أوروبا والتي تمثلها في الأغلب دول ذات دخل عال ودول ذات دخل متوسط إلى عال، بها تقدم أعلى من كل الأقاليم الأخرى في كل أولويات إطار عمل هيوغو. وأفريقيا ذات الأغلبية من الدول صاحبة الدخل المنخفض أحرزت تقدماً مشابهاً للأقاليم النامية الأخرى، فيما عدا أولوية العمل رقم 2 و3. أما المحيط الهادي والذي تتواجد به دول ذات دخل مرتفع مثل أستراليا ونيوزيلندا، حدث به تقدم أعلى في أولويات العمل رقم 1 و3 و4 عن الأقاليم الأخرى ما عدا أوروبا. والتطور في الأمريكتين أكبر منه في آسيا ماعدا في أولويات العمل رقم 2 و4.

وإذا نظرنا لتوزيع النتائج حسب مستوى الدخل (شكل 5.6)، فالدول ذات الدخل المرتفع ومنها الدول الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والبحرين وجزر كايمان كان أداءها أفضل في كل أولويات العمل، في حين أن الدول ذات الدخل المنخفض، بشكل أساسي في أفريقيا كان أداءها أقل من المطلوب بالنسبة لأولويات العمل 1 و2 و3 و5. وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج الفصل الثاني، فكلما زادت التنمية في الدول، تحسنت قدرات الحوكمة لديها في الحد من المخاطر بشكل عام. والدول ذات الدخل المتوسط كان أداءها أفضل من الدول ذات الدخل المنخفض في جميع أولويات العمل ماعدا رقم 4، بالرغم من أن الفروق بين الدول

وترتبط الإنذار المبكر بالاستعداد للكوارث وتخطيط الاستجابة لها، وتستخدم المعلومات الوطنية في مساعدة التحركات المحلية.

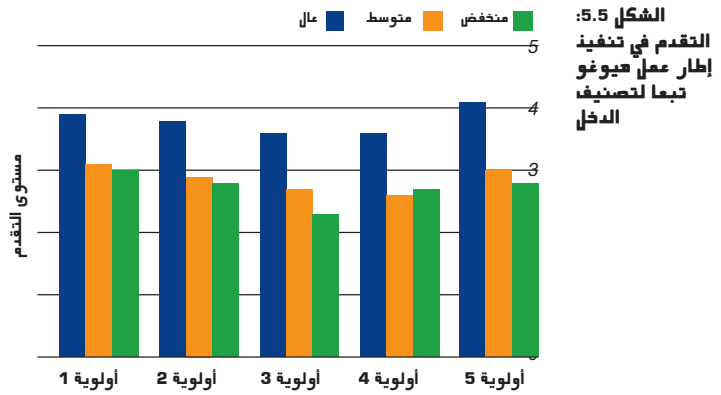
فمتوسط التقدم العالمي ضعيف في معظم نواحي أولوية العمل رقم 3 لإطار عمل هيوغو - استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على المجابهة على كل المستويات - خاصة في تطوير وتطبيق أساليب وأدوات البحث لتقييم المخاطر المتعددة وتضمين الحد من مخاطر الكوارث ومفاهيم وممارسات التعافي من الكوارث في المناهج الدراسية والمواد التعليمية وتطوير استراتيجيات توعية وطنية عامة لتحفيز ثقافة القدرة على المجابهة. ومن المهم تفسير هذا الاتجاه على أنه مؤشر على مدى التطور المحرز بالنسبة للجهود المبذولة في نواحي التعليم وتطوير أدوات وطرق البحث والتوعية العامة. بمعنى آخر، يتم إحراز الكثير بالنسبة لكل من هذه المؤشرات، ولكن الدول تفر بالحاجة لعمل المزيد وللعمل بشكل أفضل.

ومن الجاسم أن متوسط التقدم العالمي ضعيف أيضاً في أولوية العمل رقم 4 لإطار عمل هيوغو - الحد من المحركات الأساسية للمخاطر - التي تشير إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحضرية، وفي تخطيط مشروعات البنية الأساسية. ويتفق هذا مع الاتجاهات المذكورة في القسم 5.2 أن مخاطر الخسائر الاقتصادية تتزايد أسرع من مخاطر الوفيات في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وفي القسم 3.3 أن هناك زيادة سريعة في الأضرار بالمساكن. وكما فصلنا في الفصل الرابع، هذه الزيادات غالباً ما تعزو للتنمية سيئة التخطيط وضعيفة التنظيم. ويبدو أن الدول لديها صعوبة في التعامل مع المحركات الأساسية



الشكل 4.5: التقدم الإقليمي في تنفيذ إطار عمل هيوغو

ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي أقل من الفروق بين الدول ذات الدخل المرتفع وبين الفئتين الآخرين. ومرة أخرى يؤكد هذا على نتيجة أن الدول السريعة النمو ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى متوسط لم تستطع تحسين قدراتها في الحد من المخاطر بطريقة تعوض الزيادة المتسارعة في التعرض. وكما أبرزنا بالأعلى، فقدرات الحد من مخاطر الوفيات تم تعزيزها بفاعلية أكبر من قدرات الحد من الأضرار والخسائر الاقتصادية.



## 5.2 الاتجاهات في التقدم: تنفيذ إطار عمل هيوغو

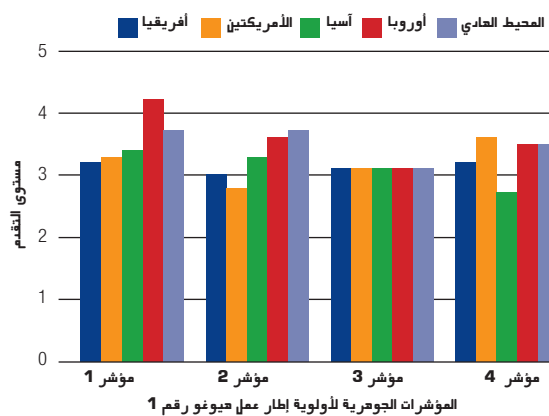
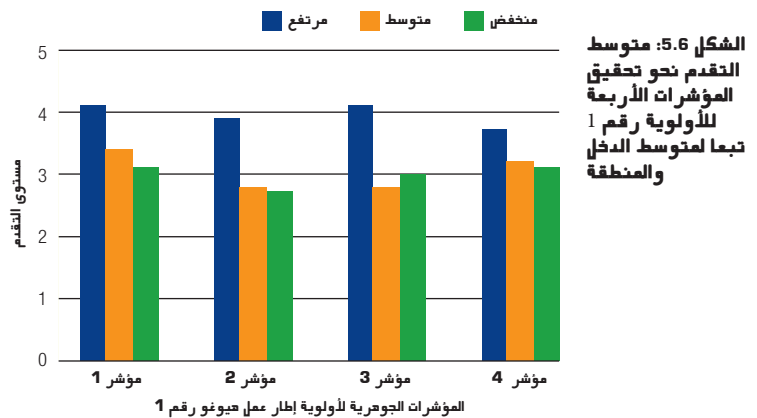
جد وصفاً أكثر تفصيلاً في الملحق رقم 3. والتقارير الوطنية المؤقتة متاحة على القرص المدمج المصاحب للتقارير وعلى الإنترنت<sup>3</sup>. والتقارير الإقليمية المفصلة التي تعرض التقدم على مستوى كل دولة والتي تم إعدادها أجل المنظومة العالمية للحد من مخاطر الكوارث<sup>4</sup> هي أيضاً متاحة على الإنترنت<sup>5</sup>.

تناقش الأقسام التالية الاتجاهات في التقدم والتحديات المذكورة بالنسبة للمؤشرات الأثنين وعشرين لأولويات إطار عمل هيوغو. وبينما يتم إيضاح التحليل بأمانة من التقارير الوطنية المرحلية.

### 5.2.1 أولوية العمل رقم 1 للإطار عمل هيوغو: ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث هو أولوية وطنية ومحلية وأن له قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ

إن الدول التي تطور أطراً سياسية وتشريعية ومؤسسية للحد من مخاطر الكوارث والتي تكون قادرة على تنمية التقدم وتتبعه من خلال مؤشرات معينة يمكن قياسها بأنها لها قدرة أعلى على إدارة المخاطر وتحقيق إجماع عام من أجل المشاركة في والإذعان لتدابير الحد من المخاطر في كل قطاعات المجتمع.

يوضح الشكل 5.6 متوسط التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة لهذه الأولوية للدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض ومتوسط التقدم تبعاً للمنطقة. كما أن الجدول 5.1 يوضح التقدم والتحديات المسجلة.





المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
<p><b>الجدول 5.1: التحديات والتقدم المسجل للأولوية العمل رقم 1 للإطار عمل هيونغو: ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث هو أولوية وطنية ومحلية وأن له قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ</b></p> <p>المؤشر 1 : السياسة الوطنية والإطار القانوني للحد من مخاطر الكوارث موجود مع مسؤوليات وقدرات غير مركزية على جميع المستويات</p>	<p>1. عدم وجود سياسة وطنية عامة وشاملة وإطار قانوني للحد من مخاطر الكوارث، وهذا لا يسهل اتباع نهج شمولي، خاصة في الدول المرتفعة الدخل.</p> <p>2. القصور السياسي في إقرار التشريعات ووضع ما يلزم من الآليات التقنية والقانونية والترتيبات الإدارية اللازمة لتنفيذه.</p> <p>3. نقص القدرات المالية والبشرية والتقنية اللائمة لمعالجة الحد من مخاطر الكوارث هو يوصف بأنه السبب الرئيسي لضعف الإجراءات في هذا المجال، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض.</p> <p>4. عدم وجود صلات واضحة بين السياسات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والسياسات القطاعية (مثل استخدام الأراضي، والبناء، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة)، مما يؤدي إلى الارتباك بشأن التحكم والمسؤوليات الخاصة بالتنفيذ، والتدخلات.</p>	<p>1. تقوم جزر كايمان بصياغة إطار استراتيجي جديد لإدارة مخاطر الكوارث، بدعمه كيان جديد، إدارة مخاطر جزر كايمان.</p> <p>2. أسست البحرين لجنة وطنية لإدارة الكوارث لكنها تدرك أيضا الحاجة إلى وجود سياسة وطنية.</p> <p>3. أضافت الكوادر إدارة مخاطر الكوارث لدستورها الجديد، ومثل كولومبيا، في خطتها للتنمية الوطنية.</p> <p>4. الأنظمة اللامركزية للحكومة للحد من مخاطر الكوارث في بلدان آسيوية (الفلبين، وسريلانكا، وإيران، وغيرها) توفر فرص المشاركة على مستوى الحكومة المحلية و على مستوى المجتمع المحلي.</p>
<p>المؤشر 2 : توفير موارد مناسبة ومخصصة لتنفيذ خطط وأنشطة الحد من المخاطر على كل المستويات الإدارية</p>	<p>1. لم يتم وضع سياسة منهجية أو التزام مؤسسي لتوفير موارد مخصصة أو مناسبة للحد من مخاطر الكوارث.</p> <p>2. الأولويات الوطنية المتعارضة، وعدم وجود تشريعات تجعل الحصص المالية ملزمة قانونيا، وعدم توفر الإرادة السياسية في حالة عدم وضوح فوائد الحد من مخاطر الكوارث على المدى القصير.</p> <p>3. ما زال الحد من أخطار الكوارث يعتمد بشكل كبير على موارد من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ونتيجة لذلك، فكثيراً ما ينفذ باستخدام مشروعات أو برامج قصيرة الأجل، وقائمة بذاتها، الأمر الذي عادة لا يسهل إعطائها صبغة المؤسسية أو الاستدامة.</p>	<p>1. تكلف خطة العمل الوطنية في فانواتو وزارة المالية والإدارة الاقتصادية مهمة تخصيص ميزانيات وزارية للحد من مخاطر الكوارث لمختلف الوزارات والإدارات.</p> <p>2. عدد قليل فقط من الدول، مثل كولومبيا وإيران، سجلت قيامها بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في ميزانياتها الوطنية.</p>
<p>المؤشر 3 ضمان مشاركة المجتمع المحلي واللامركزية من خلال تفويض السلطة والموارد للمستوى المحلي</p>	<p>1. ذكرت بلدان من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عدداً كبيراً من المبادرات المجتمعية للحد من المخاطر، إلا أن التغطية والتنوع غالباً ما تكون متفاوتة والمشروعات التي لم يتم ربطها بنظام أوسع للحد من المخاطر تتكامل فيه المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.</p> <p>2. تشير التقارير إلى تزايد تكريس الجهود والموارد من أجل تعزيز القدرات على مستوى الحكومة المحلية والمجتمع المحلي.</p> <p>3. تم تحديد وجود عمليات وطنية لامركزية كعامل رئيسي من عوامل النجاح في تعزيز واستدامة قدرات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والمجتمعي.</p> <p>4. التنسيق الفعال للمنظمات غير الحكومية المهمة بالعمل على مستوى المجتمع المحلي لا يزال يشكل تحدياً للحكومات الوطنية والمحلية، وبخاصة في الدول ذات الموارد المحدودة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية.</p> <p>5. تفتقر الحكومات المحلية، خاصة في المناطق الريفية والمعزولة، إلى الموارد البشرية والتقنية والمالية والقدرات المؤسسية للتعامل مع مخاطر الكوارث.</p>	<p>1. في أوروبا والعديد من الدول ذات الدخل المرتفع، فإن المجالس البلدية والحكومات المحلية غالباً ما يكون لديها مسؤوليات إلزامية للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك يكون لديها ما يلزم من القدرات والموارد.</p> <p>2. البلديات الحضرية الكبيرة والغنية نسبياً مثل بوغوتا وميدلين (كولومبيا)، ولاياز (بوليفيا)، بها نظم فعالة للحد من مخاطر الكوارث بالمدن وتعمل حالياً بشكل فعال مثل النظم الوطنية بل وفي بعض الحالات تكون لديها موارد أفضل.</p> <p>3. في آسيا، تقوم بنجلاديش، واندونيسيا، وجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية ونيبال والفلبين بتسليط الضوء على ميزانيات الحد من المخاطر، ولكن لأن هذه غالباً ما تكون مركزية و/أو أنها تعطي أولوية للنفقات المتصلة بالاستجابة والاستعداد، فقد يكون هذا عقبة أمام تعزيز القدرات المحلية للحد من مخاطر الكوارث.</p>

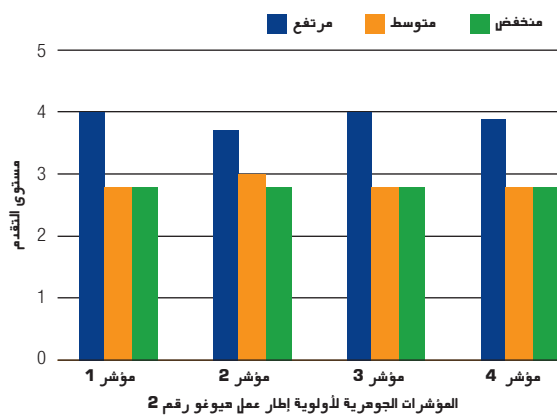
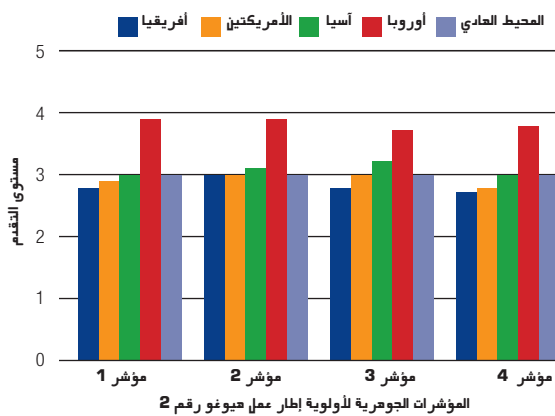
المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 4 : تفعيل قاعدة وطنية متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث	<p>1. توجد تحديات في خلق نظام مؤسسي متكامل و متعدد القطاعات للحد من مخاطر الكوارث والذي يمكن أن يحقق المزيد من التضامن والترابط بين المناهج القائمة على مستوى القطاعات.</p> <p>2. هناك صعوبات في تحقيق التزام قطاعات التنمية والحكومات المحلية بالحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن غيرها من الجهات المعنية مثل القطاع الخاص أو المجتمع المدني. نظراً للافتقار إلى السلطة السياسية، والقدرات الفنية اللازمة.</p>	<p>1. أنشأت دول مثل مصر<sup>6</sup> لجان وطنية، بينما تبنت بلدان أخرى مثل كولومبيا وكوستاريكا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية إنشاء آليات منظومة وطنية.</p> <p>2. تصدت دول وسط أفريقيا لإدارة مخاطر الكوارث من خلال استراتيجية مشتركة تضطلع بها المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا<sup>7</sup>، والتي تبنت سياسة للبيئة والموارد الطبيعية وخطة عمل دون-إقليمية في أكتوبر 2007. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء قدرات سلطات وطنية ودون-إقليمية، ومراجعة وتطبيق الأطر القانونية، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء، وإلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك إنشاء وتعزيز القواعد الوطنية، واللجان بين الوزارية المشتركة و لجنة بين حكومية، لمنطقة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.</p> <p>3. أجرى مكتب الرقابة الوطنية في كولومبيا مراجعة لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث من جانب الحكومة، بما يدل على التزام الدولة ككل لضمان التنفيذ من جميع القطاعات والحكومات المحلية.</p>

## 5.2.2 أولوية العمل رقم 2 للإطار عمل هيونغو: تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ومراقبتها وتحسين الإنذار المبكر

الأخطار وعوامل القابلية للتضرر المدى القريب والبعيد وما يتبع ذلك من تحركات قائمة على أساس هذه المعرفة.

يوضح الشكل 5.7 متوسط التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة لهذه الأولوية للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وكذلك ومتوسط التقدم تبعاً للإقليم. كما أن الجدول 5.2 يوضح لتقدم والتحديات المسجلة.

إن نقطة البداية للحد من مخاطر الكوارث وللترويج لثقافة مجابهة الكوارث تكمن في معرفة الأخطار وعوامل القابلية للتضرر للكوارث من النواحي المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تواجهها أغلب المجتمعات، ومعرفة الطرق التي تتغير بها



الشكل 5.7: متوسط التقدم نحو تحقيق مؤشرات الأولوية رقم 2 تبعاً لمتوسط الدخل والمنطقة

التقدم المقرر : اتجاهات وأمثلة	التحديات المسجلة	المؤشرات	<p><b>الجدول 5.2:</b>  <b>التحديات والتقدم</b>  <b>المسجل لأولوية</b>  <b>العمل رقم 2</b>  <b>إطار عمل هيونغو:</b>  <b>تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها</b>  <b>ومراقبتها وتحسين الإنذار المبكر</b></p>
<p>1. أورد تقرير أستراليا ونيوزيلندا منهجاً شاملاً ومتكاملاً لتقييم المخاطر المتعددة الأخطار. ومن الأمثلة الأخرى حكومة ولاية جوجارات في الهند وجزر كايمان.</p> <p>2. تهدف سويسرا إلى تغطية البلد بأكمله بخرائط للمخاطر وتقييمات بحلول عام 2011. تشمل كلاً من الأخطار الجيولوجية والهيدرولوجية. كما تهدف إلى تطبيقها في تخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء عن طريق البلديات.</p> <p>3. في بنجلاديش، تم إحراز تقدم كبير في القطاع الزراعي. في حين تم تحديد المستشفيات والمدارس والمياه والصرف الصحي كأولويات ملحة.</p> <p>4. تفيد التقارير التقدم المحرز في تقييم المخاطر على مستوى المجتمعات المحلية. على سبيل المثال في الفلبين من خلال مشروع رصد الأخطار والتقييم من أجل إدارة مخاطر الكوارث الفعالة المعتمدة على المجتمع المحلي. مشروع<sup>8</sup> (READY).</p> <p>5. يساهم بنك التنمية الأمريكي (IADB)<sup>9</sup> في تطوير مؤشرات لإدارة مخاطر الكوارث في 12 بلداً في الأمريكتين. وهناك مبادرة أخرى جارية وهي التقييم الاحتمالي للمخاطر في أمريكا الوسطى (CAPRA)<sup>10</sup> وهو تقييم شامل لمخاطر الكوارث في أمريكا الوسطى.</p> <p>6. في أفريقيا، بوركينافاسو والرأس الأخضر وساحل العاج وغانبيا وغانا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وجنوب أفريقيا وتنزانيا. جميع التقارير لتقييم مخاطر الكوارث عاجت قطاعات محددة ومخاطر معينة.</p>	<p>1. تعترف معظم التقارير بأن خطط الطوارئ الوطنية والقطاعية لا تعتمد على تقييمات المخاطر. وتشمل التحديات غياب البيانات دون- القومية أو المحلية بشكل عام. وخاصة بالنسبة للأخطار الجديدة أو الأقل تواتراً. وضعف أو عدم وجود مؤسسات متخصصة؛ والقيود المالية والاعتماد على الشركاء الخارجيين والذين لا تستجيبون في بعض الأحيان للأولويات الوطنية.</p> <p>2. في حين تم إحراز تقدم في التقييمات الخاصة بخاطر منفردي، أو قطاع معين أو إقليم محدد، فإن التقدم في تحقيق تقييم قومي شامل للمخاطر المتعددة أقل بكثير.</p> <p>3. الخبرات في مجال وضع وتطبيق مثل هذه التقييمات في التنمية أو التخطيط الإقليمي، أو في تصميم كودات البناء. لا تزال نادرة.</p> <p>4. تنقسم المسؤوليات الخاصة برصد الأخطار وتقييمها بين العديد من المؤسسات في معظم الدول. وتقييم المخاطر المتعددة ليس له مؤسسة محددة.</p> <p>5. عدم وجود مصادر موحدة للبيانات والمنهج يعد تحدياً كما أبلغت اندونيسيا مثلاً. مما يجعل من الصعب تطبيق النتائج بصورة منظمة في جميع القطاعات.</p>	<p>المؤشر 1 :  توفير تقييمات للمخاطر الوطنية والمحلية تعتمد على بيانات الأخطار والمعلومات حول القابلية للتعرض وتشمل أيضاً تقييمات للمخاطر في القطاعات الأساسية</p>	
<p>1. تم إقرار مراقبة الأخطار كنشاط رئيسي يقوم عليه كل من تقييم المخاطر والإنذار المبكر.</p> <p>7. إنشاء شبكة مراقبة الزلازل في طاجيكستان<sup>11</sup> بعد دليلاً على التقدم المحرز في العديد من الدول في تحسين مراقبة الأخطار.</p> <p>8. قام مركز الخدمة الوطنية لدراسات الأقاليم، في السلفادور<sup>12</sup> بإنشاء قاعدة منظومة مؤسسية واحدة تضم جميع المنظمات العلمية المتخصصة تحت إطار واحد، وجمع معلومات الأخطار لدمجها في تقييمات المخاطر. وتنظر بلدان أخرى في مبادرات مماثلة.</p>	<p>1. عند مراقبة الأخطار، حدث صعوبات في التنسيق وتبادل المعلومات واعتماد معايير مشتركة للبيانات والمنهج وكما تتوزع هذه الأنشطة بين كثير من المؤسسات المتخصصة.</p> <p>2. نقص الموارد اللازمة لاقتناء وصيانة المعدات ونقص عام في القدرات البشرية الفنية وردت بأنها تشكل عائقاً.</p> <p>3. المسؤوليات الحكومية لمراقبة المخاطر كثيراً ما تقع على عاتق مجموعة كبيرة من الهيئات العلمية والتقنية المسئولة عن الأرصاد الجوية، والجيولوجيا، وعلم الزلازل والمحيطات إلخ.</p>	<p>المؤشر 2 :  وضع أنظمة لمراقبة وحفظ ونشر البيانات الخاصة بالأخطار الرئيسية وعوامل قابلية التعرض</p>	
<p>1. تم ضمان وجود التزام مؤسسي بتطوير نظم إنذار مبكر من البداية إلى النهاية للأخطار الكبرى والمتكررة، في جميع الدول التي قدمت تقاريرها في آسيا.</p> <p>2. تم الإبلاغ عن تحقيق تقدم جيد في استخدام كل من التكنولوجيا والقدرات المحلية لتطوير أنظمة فعالة للإنذار المبكر للأخطار المتكررة، مثل الأعاصير والفيضانات، في جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية وسريلانكا وبنجلاديش.</p> <p>3. أبلغت إيطاليا في تقريرها أن الإنذار المبكر قد تحسن منذ تفعيل نظام الإنذار الوطني. يقوم مركز وظيفي مركزي ومراكز وظيفية إقليمية بجمع المعلومات ونشرها يومياً بين صناع القرار في النظام الوطني للدفاع المدني.</p>	<p>1. هناك نقص في القدرات التقنية، والمعدات، والموارد البشرية والمالية.</p> <p>2. الصعوبات حدثت في نقل معلومات الإنذار المبكر للمجتمعات الفقيرة والضعيفة، والافتقار إلى التنسيق بين المؤسسات المسئولة عن الاستعداد للكوارث والمسئولة عن رصد الأخطار.</p> <p>3. تعزيز القدرات المحلية، وتم الإبلاغ عن الربط بين نظم مراقبة الأخطار ونظم الاستعداد للكوارث بأنه جدٍ مشترك.</p>	<p>المؤشر 3 :  تفعيل أنظمة الإنذار المبكر للأخطار الكبرى مع إمكانية الوصول بها للمجتمعات المحلية</p>	

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المقرر : اتجاهات وأمثلة
<p>المؤشر 4 : تقييمات المخاطر الوطنية والمحلية تأخذ في الاعتبار المخاطر الإقليمية / العابرة للحدود. من منظور التعاون الإقليمي بهدف الحد من المخاطر</p>	<p>1. المبادرات عبر الحدود تعتمد بشكل أساسي على مساهمات الدول الأعضاء، مما يعني أن التوقيع على اتفاقات تعاون لا ينعكس بالضرورة على التنفيذ، أو أن يتم دمجها في التخطيط للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني.</p> <p>2. هناك غياب لقواعد البيانات المشتركة والآليات لمراقبة وتقييم المخاطر العابرة للحدود. كما تبلغ الدول عن عدم رغبتها في تقاسم المعلومات الحساسة مع دول الجوار حول بعض الأخطار على وجه الخصوص.</p>	<p>1. تعد ألمانيا عضو نشيط في عدة لجان عبر الحدود الدولية لحماية أنهار الراين والدانوب، والإلب وأودرا، التي يتم إجراء عمليات تقييم لمخاطر الفيضانات لها جميعاً.</p> <p>2. في سبتمبر 2007 اتخذ ممثلو حكومات ألبانيا، وبلغاريا، وكرواتيا، والجمهورية اليوغوسلافية السابقة مقدونيا والمجلد الأسود ومولدوفا ورومانيا وسلوفينيا وتركيا، خطوة هامة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى تحسين وضع المنطقة من حيث الاستعداد والوقاية والاستجابة والتنسيق في حالات الكوارث، من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن الإطار المؤسسي لمبادرة الاستعداد والوقاية من الكوارث لدول جنوب شرق أوروبا<sup>13</sup>.</p> <p>3. وقعت أرمينيا اتفاقاً حكومياً بشأن الحد من مخاطر الزلازل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان؛ وتم تجديد المشروع الدولي الأرمني - الروسي للتعويض بأخطار الزلازل في القوقاز بين أرمينيا والاتحاد الفيدرالي الروسي.</p> <p>4. ذكرت أوجولا وبوركينا فاسو وساحل العاج وغانا وموريشيوس وتوجو إحراز تقدم كبير في التعاون مع الدول المجاورة للحد من المخاطر العابرة للحدود، بما فيها الفيضانات في مستجمعات الأمطار المشتركة، ونظم الإنذار المبكر للتسونامي، واجتياحات الجراد، والمخاطر المتعلقة بالصحة.</p> <p>5. التعاون في إدارة المخاطر العابرة للحدود كثيراً ما يصبح مؤسسياً من خلال المجالس الاقتصادية الإقليمية، مثل الاتحاد الاقتصادي لبلدان غرب إفريقيا<sup>14</sup> (ECOWAS)، مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية (SADC) والاتحاد الأفريقي، وكذلك من خلال خدمات الأرصاد الجوية الإقليمية مثل اللجنة الإقليمية الدائمة لمكافحة الجفاف في البلاد الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، فمن الملاحظ أن وجود دور قيادي أبرز للمجالس الاقتصادية الإقليمية من شأنه أن يعمل على تعزيز وتنظيم التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.</p> <p>6. كان التقدم مكنياً في الأمريكتين بسبب العدد الكبير من المبادرات دون- الإقليمية والإقليمية التي تهدف إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون، وهي تشمل الوكالة الكاربية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث (CDERA)، ورابطة الدول الكاربية (ACS)، ولجنة منطقة الانديز للوقاية من الكوارث وتقديم المساعدة (CAPRADE)، ومشروع دعم الوقاية من الكوارث في دول منطقة الأنديز (PREDECAN)، والبرنامج الإقليمي للاتحاد الأوروبي - البرنامج الإقليمي للحد من قابلية التدهور والتدهور البيئي.</p> <p>7. خُز الأطر الإقليمية لإدارة مخاطر الكوارث في آسيا وللتعامل مع احتمالات الأخطار العابرة للحدود في جميع أقاليم آسيا تقدماً من خلال اتفاقات التعاون في إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC).</p>

الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو (UNESCO-IOC) والبرنامج العالمي للأعاصير الاستوائية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والذي يوفر تنبؤات للأعاصير الاستوائية والعواصف ونشرات من خلال ستة مراكز إقليمية مختصة لكل الدول المعرضة للمخاطر. بالإضافة لذلك، فالتعاون المتزايد بين الدول المجاورة ضروري لوضع المعايير والإجراءات وبروتوكولات الإنذار حول الموضوعات عابرة الحدود.

4. هناك حاجة لإنشاء قواعد بيانات موحدة عن الأخطار وتأثيراتها واحتياجات القدرات التقنية اللازم تكوينها على المستوى القومي لاستخدام أدوات مسح المخاطر من أجل دعم الاستجابة للطوارئ وتخطيط الاستعداد ودمج معلومات المخاطر في رسائل الإنذار.

5. في أغلب الدول، يلزم تعزيز قنوات نشر المعلومات التي تربط أنظمة الإنذار المبكر الوطنية بالمجتمعات المحلية بصورة قوية، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الثقافية ومتطلبات المجتمعات المحلية والموارد المتاحة. يجب إقامة آليات لرد من أجل التأكد من أن الإنذارات قد وصلت للسلطات المناسبة والمجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر. بالإضافة لذلك فهناك حاجة لبرامج التدريب الموجهة للسلطات والعاملين في مجال الطوارئ وللعمامة لمساعدتهم في فهم مصدر وفحوى رسالات الإنذار وربط هذه المعلومات بالأفعال التي يتم اتخاذها بناء على مستوى المخاطر (على سبيل المثال، تحديد مستويات التأهب للمخاطر).

6. يجب تطوير خطط الاستعداد للطوارئ والاستجابة باستخدام مسح الأخطار والقابلية للتضرر. كما أن هناك حاجة لمزيد من برامج التدريب والتوعية العامة على المستوى المجتمعي، خاصة عندما لا يعاني المجتمع من الأخطار بشكل متكرر.

7. يلزم تطوير مفهوم العمليات وإجراءات التشغيل القياسية من أجل أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المختلفة، ما يجعل من الممكن عمل تنسيق وتعاون بين المكونات المتعددة للأنظمة على المستويات الوطنية والمحلية.

8. يجب أن تتكامل برامج أنظمة الإنذار المبكر مع تقييم تشغيلي إقليمي ووطنى ومحلي فعال ومتعدد الهيئات ومع آليات الرد لتطوير الأنظمة بمرور الوقت.

9. يمكن أن يؤدي التعاون والتناسق والتخطيط الاستراتيجي بين الهيئات الدولية لمنهج أكثر فعالية من أجل تطوير برامج أنظمة الإنذار المبكر الوطنية.

تم إعداد تقرير عالمي حول حالة أنظمة الإنذار المبكر بناء على استطلاع مفصل للقدرات الوطنية في مجال التوقعات الجوية والهيدرولوجية والمناخية وخدمات الإنذار التي تقوم بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، واستطلاع قامت به منظومة ترويج الإنذار المبكر التابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (-ISDR PPEW)، وجامعة الأمم المتحدة - معهد البيئة والأمن البشري (UNU-EHS). مع إسهامات من الهيئات الدولية التي تدعم تطوير أنظمة الإنذار المبكر.

ويقدم التقرير خليلاً شاملاً لقدرات أصحاب المصلحة القوميين مع التركيز على الحكمة والتنسيق بين المنظمات، وقدرات التنبؤ، والكشف عن ومراقبة الأخطار، والقدرات الدولية والإقليمية والوطنية على نشر المعلومات والاتصالات، وقدرات ربط الإنذار بالبيانات الاستعداد للطوارئ والاستجابة على المستوى القومي والمجتمعي. ويتناول التقرير أيضاً مستوى التعاون الدولي والإقليمي في لدعم تعزيز أنظمة الإنذار المبكر الوطنية.

ويشير التقرير إلى أنه بينما نجد بعض التقدم في دعم أنظمة الإنذار المبكر، فما زالت هناك حاجة لمزيد من الالتزام في مجال تطوير هذه القدرات، والموضوعات الأساسية المشار إليها في التقرير تتضمن:

1. الخطة الوطنية والمحلية الحالية للاستعداد للطوارئ والاستجابة تحتاج لإعادة التقييم، بناء على مسح الأخطار والقابلية للتضرر، ويجب أن تقوم بدعم هذه الخطة تشريعات قابلة ملزمة. وتحتاج الخطة لأن تشير بوضوح لخط القيادة والأدوار والمسئوليات للهيئات المختلفة المشتركة في المكونات المختلفة لنظم الإنذار المبكر. ويجب أيضاً تنسيقها وتوحيدها على المستويات المختلفة المجتمعية والمقاطعية والوطنية لضمان أن الموارد المالية والتشغيلية يتم توجيهها للمجتمعات من أجل تحسين الاستعداد للكوارث وعمليات الاستجابة عند وقوع الكوارث الفعلية.

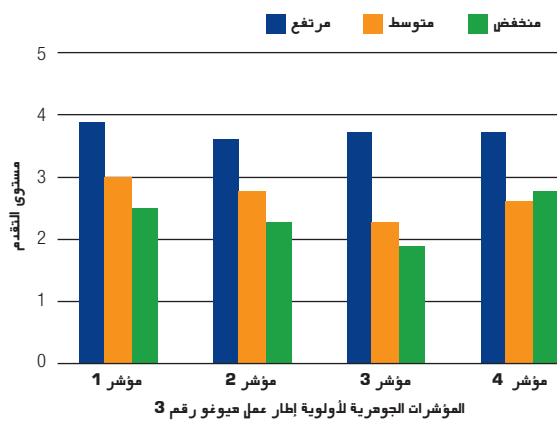
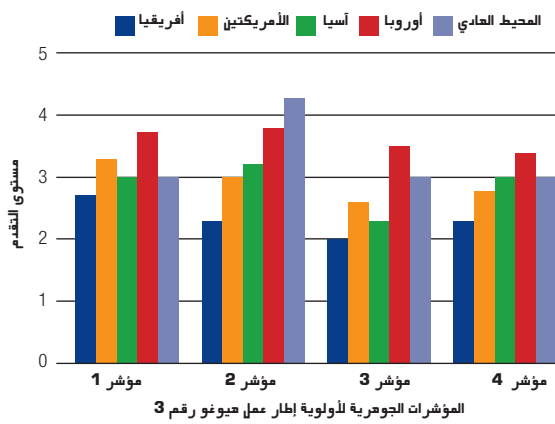
2. هناك حاجة لمزيد من تعزيز البنية الأساسية الخاصة بالمراقبة والتنبؤ وكذلك مهارات الأفراد في الهيئات الفنية (على سبيل المثال، الخدمات الوطنية للأرصاد والهيدرولوجيا والجيولوجيا والمحيطات) المسئولة عن مراقبة وتوقع الأخطار. وهذا يحتاج ليتكامل بالتعاون المتزايد والتنسيق ومشاركة المعلومات بين الهيئات الفنية وأطراف إدارة مخاطر الكوارث.

3. يمكن للهيئات التقنية الوطنية الاستفادة من التعاون الإقليمي على المعلومات وأحدث الآليات والتقنيات الحديثة لمراقبة وتوقع الأخطار. واتضح هذا التعاون من خلال عدد من آليات التعاون الإقليمية القائمة مثل نظام إنذار التسونامي في المحيط الهادى والهندي (بتنسيق اللجنة

### 5.2.3 أولوية العمل رقم 3 للإطار عمل هيوغو: استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على المجابهة على كل المستويات

يوضح الشكل 5.8 متوسط التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة لهذه الأولوية للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وكذلك ومتوسط التقدم تبعاً للإقليم. كما أن الجدول 5.3 يوضح لتقدم والتحديات المسجلة.

يمكن الحد من الكوارث بدرجة كبيرة إذا تم توعية الناس جيداً وتم حفيزهم لتبني ثقافة الوقاية من الكوارث والمجاهة، مما يتطلب جمع ونشر المعرفة والمعلومات ذات الصلة حول الأخطار وعوامل التعرض والقدرات.



الشكل 5.8: متوسط التقدم نحو تحقيق مؤشرات الأولوية رقم 3 تبعاً لمتوسط الدخل والمنطقة

التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة	التحديات المسجلة	المؤشرات	الجدول 5.3: التحديات والتقدم المسجل للأولوية العمل رقم 3 للإطار عمل هيوغو: استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على كل المستويات
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تنشر غانا "منشورات" لتوزيعها على جميع أصحاب المصلحة بعرض البلاد والتي تبين مكان وقوع الكوارث، ومدى تأثيرها، و مبادرات التعافي التي اتخذتها.</li> <li>2. الأدوات المعتمدة على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات، بما فيها قواعد بيانات الكوارث<sup>16</sup> ونتائج تقييمات الأخطار والمخاطر، أصبحت الآن بشكل متزايد في متناول أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والمحلي. الوكالة السويدية لإدارة الطوارئ<sup>17</sup>، على سبيل المثال، وضعت نظام معلومات وطني معتمد على شبكة الإنترنت يدعى Wis. تم انشاء هذا النظام لتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة في نظام إدارة الطوارئ الوطنية قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ.</li> <li>3. شبكات المعلومات الإقليمية في أنحاء آسيا تنشط في إنتاج المعلومات المتعلقة ب "التعلم من الكوارث" والاستعداد للكوارث ويتم نشر المواد على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد التي شهدت في الآونة الأخيرة زلازل، أو فيضانات، أو أعاصير أو تسونامي. ومن ضمن الأدوات الأخرى التي استخدمت لنشر المعلومات معارض المعرفة والحملات الدولية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. وتشمل التحديات الحاجة لجعل المعلومات مناسبة ومحددة لبيئة المخاطر والثقافة.</li> <li>2. وردت تقارير عن صعوبات في ضمان تحديث قواعد البيانات والحفاظ عليها.</li> <li>3. هناك حاجة للانتقال من الاستعداد والاستجابة للكوارث إلى التركيز على الموضوعات الجديدة التي تظهر مثل التكيف مع تغير المناخ، والتدهور البيئي والتحضّر.</li> <li>4. عدد قليل من الدول يمكن أن تضمن للأسر سهولة الحصول على معلومات دقيقة عن المخاطر التي يواجهونها. وعدم إحراز تقدم في وضع تقييم شامل للمخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر تقلل من قيمة نظم المعلومات.</li> </ol>	<p>المؤشر 1:</p> <p>توفير المعلومات المتعلقة بالكوارث وإتاحة الوصول إليها على كل المستويات، ولكل أصحاب المصلحة (من خلال الشبكات وتطوير أنظمة المشاركة في المعلومات.. إلخ).</p>	

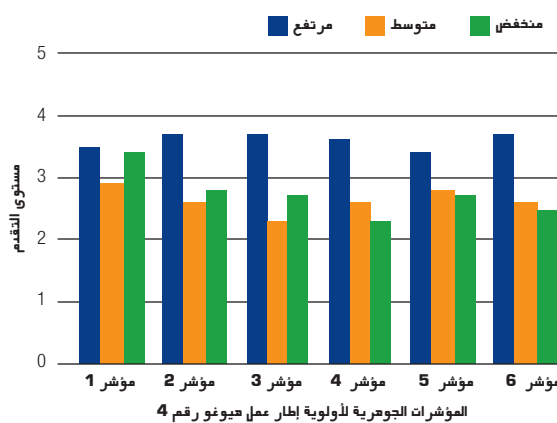
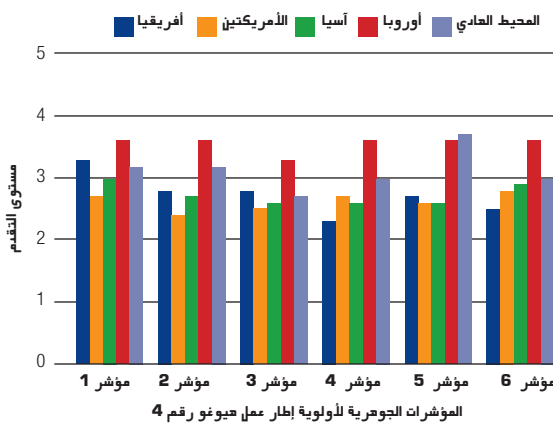
المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 2: إدخال التعليم عن الحد من مخاطر الكوارث والمفاهيم والممارسات الخاصة بالتعافي في المناهج الدراسية والمواد التعليمية وبرامج التدريب ذات الصلة	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تشمل التحديات عدم وجود القدرة لدى المعلمين والمدربين.</li> <li>2. لوحظت صعوبات في توفير احتياجات المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.</li> <li>3. هناك نقص في اعتماد المناهج والأدوات وتبادل قليل للخبرات.</li> <li>4. ذكرت بعض البلدان غياب السياسة والإرشادات حول كيفية بأن تكامل إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية والمواد التعليمية والتدريب، على الرغم من أن هناك سياسة منظمة والتزام مؤسسي</li> <li>5. معظم البلدان التي لم تقم حتى الآن بدمج الحد من مخاطر الكوارث أوردت نقصاً في المواد التعليمية وخاصة باللغات المحلية باعتباره عقبة رئيسية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. الحملة الدولية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2006-2007 بعنوان "الحد من مخاطر الكوارث يبدأ في المدرسة" <sup>18</sup>. قامت بتعميق ورفع الوعي بأهمية أجندة التعليم في بعض الدول.</li> <li>2. تم وضع إطار عمل في أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان حول التعليم والحد من خطر الكوارث باعتباره برنامج تعليم موضوعي وإقليمي خاص بأمريكا اللاتينية، وذلك بدعم من سكرتارية الأمم المتحدة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، و شبكة من الجامعات والوكالات الإقليمية والدولية.</li> <li>3. تم تحقيق سياسة منهجية أو التزام مؤسسي في أستراليا، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ونيبال ونيوزيلندا، والفلبين وجمهورية كوريا وسوريا. بيد أن هذه الدول أيضاً أوردت عدم وجود سياسة وإرشادات بشأن كيفية إدماج الحد من أخطار الكوارث في المناهج الدراسية والمواد التعليمية والتدريب.</li> <li>4. أوردت اليمن تقارير عن صعوبات كبيرة بسبب الجواجز اللغوية لأن الكثير من المواد لم تترجم إلى العربية. وتنشط الآن في المنطقة المعرفة النشطة والتعليم كمنظومة للحد من مخاطر الكوارث، والتي قد تساهم في زيادة القدرات في المستقبلية في هذه المنطقة.</li> <li>5. في أنغولا، وبوروندي، قامت اليونيسيف بالتعاون مع وزارات التعليم بتنظيم ورش عمل، وتعزيز إدماج الحد من مخاطر الكوارث في التعليم.</li> <li>6. في مدغشقر، طورت وزارة التعليم والأمم المتحدة معاً مواد دراسية للحد من مخاطر الكوارث وكتيبات تستخدم في كل المدارس في جميع أنحاء البلاد.</li> <li>7. بدأت موزمبيق مشروعات رائدة في المدارس الابتدائية، لتدريب المدرسين والأطفال على كيفية التعايش مع الكوارث.</li> <li>8. في بوركينا فاسو، تم تبني التعليم البيئي، على مستوى المدارس الابتدائية وتم دمج الحد من مخاطر الكوارث جزئياً في التعليم العالي. معظم الدول التي لم تقم بعد بدمج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية تشير إلى نقص المواد التعليمية، وخاصة باللغات المحلية، كعقبة رئيسية.</li> </ol>
المؤشر 3: تطوير ودعم مناهج البحث وأدوات تقييم المخاطر المتعددة وتحليل العائدات والتكاليف.	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. ورد في التقارير القيود المالية والتقنية والقدرات البشرية.</li> <li>2. من العقبات الاعتماد القوي على التمويل الخارجي والشركاء، مع عدم نقل المهارات والكفاءات.</li> <li>3. التقدم المحرز في بعض المناطق مثل الأمريكتين وآسيا اعتمد أساساً على مجموعة من المبادرات المحددة من خلال الجامعات والمؤسسات البحثية، وشركات التأمين وبنوك التنمية، بدلاً من البرامج الوطنية المترابطة.</li> <li>4. تتوافر الأدوات، ولكن بسبب عدم وجود إطار مؤسسي وسياسي فعال لربط الحد من مخاطر الكوارث مع قطاعات التنمية فلم تقود معظم الأبحاث إلى تعميم التطبيقات في التخطيط للتنمية والقرارات الاستثمارية.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. أوردت بنجلاديش تقارير عن النجاح في تطوير طرق وأدوات تقييم المخاطر في المجتمع المحلي. ويمنع رفع المستوى عدم وجود وكالة مركزية يمكن أن تكون بمثابة مستودع للمعلومات التقنية والمشورة بشأن الاستخدام المناسب للأدوات في جميع المناطق.</li> </ol>

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 4: وجود استراتيجيات توعية للجمهور على مستوى الدولة لتحفيز ثقافة مجابهة الكوارث مع وصول هذه التوعية للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية	1. زيادة الوعي لا تؤدي بالضرورة إلى الحد من مخاطر. على سبيل المثال، الأسر الريفية والحضرية الفقيرة تواجه قيوداً معيشية وبيئية شديدة تقيد قدرتها على الحد من المخاطر، التي لا يمكن معالجتها من خلال التوعية وحدها.	1. تشمل الأدوات والإرشادات في سويسرا "خطة المخاطر" <sup>19</sup> لمعرفة وتطبيق الحد من مخاطر الكوارث و EconoMe <sup>20</sup> لتبرير الاستثمارات في الحد من المخاطر. 2. في نيوزيلندا، وفي عام 2006 تم إطلاق برنامج تثقيفي مدني طويل المدى و حملة تسويق اجتماعية. " استعد واعبر، تهدف إلى شحذ مزيد من الاستعداد الفردي والمجتمعي للإستعداد الكوارث. <sup>21</sup> 3. في أفريقيا، جميع الدول التي قدمت تقارير تقريباً ذكرت أن لديها حملات توعية عامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. العديد من الدول التي لديها حملات توعية تستخدم وسائل الإعلام مثل الراديو والصحف والتلفزيون. وأوردت موريشيوس وموزمبيق ومدغشقر أن لديها مستويات عالية من الوعي العام بالمخاطر الرئيسية. 4. الأمثلة على تأثيرات الحملات الدولية الفعالة تشمل حملة المستشفيات الآمنة، التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والبنك الدولي، لرفع مستوى الوعي بأن الأضرار الناجمة عن الكوارث على النظم الصحية يمكن أن يكون لها تأثيرات هائلة على التنمية الاقتصادية والبشرية. في الوقت نفسه، حتى الاستثمارات الصغيرة لجعل المرافق الصحية أكثر أمناً يمكن أن تحمي من تأثيرات الكوارث. توفر الحملة منظومة لتعزيز المستشفيات والمرافق والنظم الصحية في سياق الحد من المخاطر والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

## 5.2.4 أولوية العمل رقم 4 للإطار عمل هيونو: الحد من المخاطر الأساسية للمخاطر

ترتبط مخاطر الكوارث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدامات الأراضي وتأثيرات الأخطار المرتبطة بالأحداث الجيولوجية والطقس والمياه وتغير المناخ وتتم معالجتها في برامج وخطط التنمية القطاعية وكذلك في التعامل مع مواقف ما بعد الكارثة.

يوضح الشكل 5.9 متوسط التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة لهذه الأولوية للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وكذلك ومتوسط التقدم تبعاً. للإقليم، كما أن الجدول 5.4 يوضح التقدم والتحديات المسجلة.



الشكل 5.9: متوسط التقدم نحو تحقيق مؤشرات الأولوية رقم 4 تبعاً لمتوسط الدخل والمنطقة



التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة	التحديات المسجلة	المؤشرات	الجدول 5.4: التحديات والتقدم المسجل لأولوية العمل رقم 4 للإطار عمل هيوغو: الحد من المحركات الأساسية للمخاطر
<p>1. العديد من الدول في الأمريكتين وآسيا حددت البيئة وتغير المناخ باعتبارهما أولويات وطنية ووضعت التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية ذات الصلة.</p> <p>2. تم إقرار حماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ كأولويات في جميع المناطق، ومعظم الدول لديها تشريعات وسياسات وأطر مؤسسية لمعالجة عدد من اهتمامات إدارة الموارد البيئية والطبيعية.</p> <p>3. قامت معظم الدول بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وتقوم بتطوير استراتيجيات وخطط للتصدي لتغير المناخ، وهي مسألة سوف تناقش لاحقاً في هذا الفصل.</p> <p>4. ذكرت جزر مارشال في تقريرها أن تنفيذ قوانين تقييم التأثيرات البيئية لم يبدأ إلا في عام 2005، مع التزايد المطرد في عدد المشروعات الكبرى استجابة للمتطلبات (من خمسة في عام 2005 إلى 40 في عام 2007). حالة اختبار لتقييم التأثيرات البيئية هي رفض مشروع إنشاء رصيف ميناء جاف بسبب الطبيعة الغير المناسبة للموقع.</p> <p>5. اعتمدت بلدان أخرى نهجاً إقليمياً وعابراً للحدود، على سبيل المثال، الحد من مخاطر الكوارث في شرق أفريقيا<sup>22</sup> يعد مثلاً جيداً على الطريقة التي تعمل بها دول شرق أفريقيا معاً للتعامل مع المخاوف الناجمة عن عمليات تغير المناخ.</p>	<p>1. هناك نقص عام في تطبيق وفرض المعايير والمبادئ والقواعد البيئية.</p> <p>2. هناك القليل من التضامن بين تخطيط استخدام الأراضي، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، وقوانين حماية البيئة، وما يانها من آليات أخرى وبين السياسات والتشريعات الخاصة للتعامل مع مخاطر الكوارث.</p> <p>3. المنظمات المسؤولة عن الحد من الكوارث غالباً ما لا تملك السلطة السياسية ولا القدرة التقنية للتدخل في التنظيم والتخطيط البيئي. في حين أن الحد من مخاطر الكوارث والسياسات البيئية والأطر التشريعية قد تعترف ببعضها البعض، إلا أنه لا يوجد تكامل حقيقي بينها من الناحية العملية.</p>	<p>المؤشر 1 : الحد من مخاطر الكوارث هو هدف متمم للسياسات والخطط المتعلقة بالبيئة، بما فيها تلك الخاصة باستخدامات الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.</p>	
<p>1. أورد عدد كبير من الدول وضع خطط التنمية الاجتماعية والتي من شأنها أن تقلل من قابلية تضرر المجتمعات المعرضة لمخاطر الكوارث.</p> <p>2. العديد من الدول الأفريقية التي تقدم تقارير لديها سياسات للتنمية الاجتماعية، وخطط أو برامج لمعالجة قابلية التضرر وتردي الأحوال المعيشية من خلال تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي والأمن الغذائي والصحة ومحو الأمية. بعض الدول، مثل بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا وسوازيلند وتوجو، أوردت في تقاريرها تكامل الاهتمامات بمخاطر الكوارث من خلال أوراق استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. موريشيوس وتنزانيا لديها صناديق خاصة للمساعدة في حالات الطوارئ؛ في حين أن موزمبيق تعمل على إيجاد أنشطة بديلة للدخل للقطاعات الضعيفة والاستثمار في المحاصيل المقاومة للجفاف.</p> <p>3. في الأمريكتين، معظم الدول تفيد بأن الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر والتضامن الاجتماعي مدرجة ضمن خطط واستراتيجيات التنمية وكذلك في الآليات المؤسسية.</p> <p>4. بلدان في آسيا أفادت بتزايد التحركات التي تستهدف الحد من قابلية التضرر الاجتماعي والاقتصادي في الخطط الوطنية والمحلية. أفادت الفلبين في تقريرها عن جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، والتي وضعت استراتيجية للحد من الفقر للسكان في المناطق المعرضة للخطر والتي تتضمن تدخلات تتراوح بين التمويل المصغر والتأمين على ائتمانات الأرز والغذاء الرخيص والمساعدات الحكومية للدفن.</p>	<p>1. في حين أن أوراق استراتيجية الحد من الفقر والآليات المماثلة قد تذكر الحد من مخاطر الكوارث، فهذا قد لا يعكس وجود تكامل حقيقي بين أطر سياسات الحد من الفقر ومخاطر الكوارث، أو يستخدم في برمجة مبادرات الممارسات. وكما هو الحال في البيئة، فالمنظمات المسؤولة عن الحد من الكوارث قد لا يكون لديها السلطة السياسية، أو القدرة التقنية للتدخل في تصميم التنمية الاجتماعية وخطط وبرامج الحد من الفقر. وجدر الإشارة إلى أن عدداً قليلاً جداً من الدول أوردت اعتماداً كبيراً على العدالة الاجتماعية، باعتبارها دافعاً للتقدم.</p>	<p>المؤشر 2 : تنفيذ سياسات وخطط التنمية الاجتماعية للحد من قابلية التضرر بالنسبة للسكان الأكثر عرضة للمخاطر</p>	

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 2 (تابع): تنفيذ سياسات وخطط التنمية الاجتماعية للحد من قابلية التضرر بالنسبة للسكان الأكثر عرضة للمخاطر		<p>5. أستراليا ونيوزيلندا قررتا أن "جدول أعمال التضامن الاجتماعي" يجب أن يدمج بوضوح في جميع سياسات وخطط التنمية الوطنية والمحلية.</p> <p>6. بنجلاديش تفيد بوجود تنوع متزايد في برامج شبكة الأمان الاجتماعي، مع دور فاعل للمنظمات غير الحكومية. ذكرت بعض التقارير الحاجة لإجراء تقييمات تفصيلية للتعرف بدقة على الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية لتحسين فهم الترابط بين التمويل المصغر والحد من المخاطر.</p>
المؤشر 3: تطبيق السياسات الاقتصادية والإنتاجية على مستوى القطاعات للحد من قابلية تضرر الأنشطة الاقتصادية.	<p>1. تكاليف مخاطر الكوارث عادة لا تؤخذ في الاعتبار في قرارات الاستثمار العام، ونتيجة لذلك، يصبح أخذ الحد من مخاطر الكوارث في الحسبان في التنمية الاقتصادية والإنتاجية على أساس إرغالي بدلاً من أساس منظم.</p> <p>2. المشاكل الأساسية تشمل الصعاب المحيطة بتخطيط التنمية الاقتصادية ذاتها. الدول الأفريقية، على سبيل المثال، تؤكد على عدم الاستقرار السياسي، والفقر، وضعف الحكومة، باعتبارها من العوامل التي تشكل خطراً على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.</p> <p>3. ليس هناك منهجية كافية لدمج التنمية الاقتصادية وسياسات وتشريعات الحد من مخاطر الكوارث. كما هو الحال في قطاعات أخرى، يبدو أن منظمات الحد من مخاطر الكوارث في معظم الدول لا تملك السلطة السياسية، أو القدرة التقنية على التدخل في التخطيط للتنمية الاقتصادية.</p>	<p>1. في جمهورية كوريا، يزداد قانون دعم المؤسسات التطوعية لأنشطة تخفيف آثار الكوارث عام 2007 الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإرشادات والمعايير للحد من مخاطر الكوارث.</p> <p>2. شبكة تبادل المعلومات الموثوق بها بأستراليا تقدم منتدى وفيه يمكن أن يعمل مالكو ومشغلو البنية التحتية الأساسية معاً عن طريق تبادل المعلومات حول القضايا الأمنية.</p> <p>3. في بيرو، وزارة الاقتصاد والمالية أدرجت الحد من مخاطر الكوارث بالكامل في النظام الوطني للاستثمارات العامة<sup>23</sup> الأمر الذي يتطلب تقييم للمخاطر لتحسين الاستثمار العام في جميع القطاعات وفي كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية (الربع 5.3).</p> <p>4. وزارة التخطيط والسياسة الاقتصادية في كوستاريكا أضافت مؤخراً تقييم مخاطر الكوارث لمتطلباتها لتقييم الاحتياجات من أجل الموافقة على مشروعات الاستثمار العامة.</p>
المؤشر 4: إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك تطبيق كودات البناء	<p>1. يسود ضعف التنفيذ وفرض الآليات المشتركة في جميع الدول التي يكون معظم التحضر بها غير رسمي. عدم تغطية هذه المسألة في التقارير تشير إلى أن هناك حالياً نشاطاً أقل في إدخال المباني المقاومة للأخطار في المساكن العشوائية المدنية والريفية المعرضة للمخاطر (على سبيل المثال، من خلال تدريب البنائين وإدخال التكنولوجيات الملائمة) مما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات، مع بعض الاستثناءات البارزة مثل باكستان.</p>	<p>1. أوردت السنغال والرأس الأخضر في تقريرها إدراج الحد من مخاطر الكوارث ضمن كودات البناء.</p> <p>2. أنغولا و الكونغو وموزمبيق وتوغو أوردت أن اعتبارات المخاطر قد وضعت في الحسبان عند تخطيط استخدام الأراضي و قرارات تحديد المواقع الاستيطانية.</p> <p>3. الجزائر تشارك في الجهود الرامية إلى تحسين كودات البناء وقوانين التخطيط للحد من المخاطر المستقبلية.</p> <p>4. قام عدد كبير من المدن، بما فيها اسطنبول وطهران ومومباي ومانبلا وكتو وكاتماندو وعمان والعقبة وكرمان وبوغوتا ولاباز وليما و كراكاس بوضع فهم شامل لتعرضها للأخطار، و تقوم حالياً باتخاذ خطوات لتحسين قدراتها على الاستجابة والحد من مخاطر الكوارث. البعض قد فعل ذلك بمبادرة ذاتية والبعض الآخر بدعم من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو المنظمات غير الحكومية مثل مبادرة الزلازل والمدن الضخمة، وجغرافية الأخطار الدولية.</p> <p>5. كما يجري إحراز تقدم في بعض الدول لضمان تعديل المنشآت العامة مثل المدارس أو المستشفيات أو بنائها بمعايير مقاومة للأخطار، الاستثمارات الكبيرة من قبل كولومبيا وإيران لتعديل المدارس طبقاً لمعايير مقاومة الزلازل تعد من الأمثلة الممتازة على هذا النوع من المبادرات. و في عام 2007، بدأت إيران تحديث المباني السكنية في المناطق الريفية، وتهدف إلى تحديث حوالي 300000 منزل سنوياً.</p>

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 4 (تابع): إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية، بما في ذلك تطبيق كودات البناء		<p>6. يتم حالياً بناء المدارس والمرافق الصحية القادرة على مجابهة الكوارث بالتعاون مع البنك الدولي في مدغشقر. بينما في الأمريكتين ورد أن هناك قلق متزايد بشأن سلامة المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الحرجة.</p> <p>7. الأولوية المعطاة للاستعداد لحالات الطوارئ والحد من المخاطر من قبل الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خفضت من عوامل قابلية الضرر والمخاطر. وحولت الآثار الخطيرة المتكررة السابقة مع احتمالات الكوارث إلى أحداث يمكن إدارتها بطرق أفضل. وقد حقق ذلك بفضل الدعم القوي والمستمر من قبل منظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية المتعددة الأطراف.</p>
المؤشر 5: إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي وإعادة التأهيل	<p>1. بشكل عام، ذكرت معظم الدول أنه كان هناك الكثير من النقاشات حول هذه المسألة في السنوات الماضية، وفي أعقاب آثار الكوارث الأخيرة واسعة النطاق. ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل والمتسق لمبادئ التعافي لم يتم بعد.</p> <p>2. تكون مشروعات وبرامج التعافي وإعادة التعمير بشكل عام في شكل مبادرات قائمة بذاتها ولها حدود واضحة. وبالتالي، حتى وإن تم دمج مخاطر الكوارث على نحو فعال، فإن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من تعميم اعتماد اعتبارات مخاطر الكوارث في نظم التخطيط والتقنين الحالية.</p> <p>3. غياب الإرادة والمبادرة السياسية للاعتراف بمخاطر الكوارث، والضغط من أجل سرعة إعادة البناء، وغياب الآليات والقدرات المتواجدة فعلياً لدعم مقاومة الأخطار، والإسكان الموجه من المالك، جميعها عقبات تحول دون استخدام الإعمار كنافذة للحد من مخاطر الكوارث. فقد تبين أن تشجيع وتحقيق البناء المقاوم الخطر، لا يعني دائماً تلبية احتياجات الأسر الحضرية والريفية الفقيرة، ولا فئات اجتماعية محددة مثل الأسر التي تعيلها النساء.</p>	<p>1. إعادة بناء بام بإيران. في أعقاب زلزال عام 2003 يعد مثالاً جيداً على كيفية تقديم عمليات إعادة الإعمار نقاط دخول جيدة لإدخال البناء المقاوم للمخاطر إذا توافر الإرادة السياسية اللازمة والالتزام المؤسسي<sup>24</sup>.</p> <p>2. نموذج التعافي المبكر في موريشيوس<sup>25</sup> يدل على أنه من الممكن دمج الحد من أخطار الكوارث في مرحلة التعافي والتعمير بعد الكوارث، بشرط أن يكون ذلك في الاعتبار عند تصميم استراتيجيات وخطط التعافي منذ البداية.</p> <p>3. هناك عدد من المبادرات التي تبدأ الآن لمعالجة هذه المسألة، من خلال آليات مثل المنظومة الدولية للتعافي (IRP) وجمعية مجموعة عمل على التعافي المبكر (CWGER)<sup>26</sup>. على سبيل المثال، فإن الخطة الدولية للتعافي تعمل على تعزيز برنامج الحد من مخاطر الزلازل و التآهب و التعافي منها<sup>27</sup> (ERRP)، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف هذا إلى تعزيز الشراكات الإقليمية وتمكين التنفيذ المناسب والسريع لأنشطة التعافي مع رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي (سارك). بما فيها الهند وسريلانكا ونيبال وباكستان وبنجلاديش وجزر المالديف وبوتان.</p>
المؤشر 6: وضع الإجراءات اللازمة لتقييم تأثيرات مخاطر الكوارث على التنمية الكبرى وخاصة البنية الأساسية	<p>1. بينما تتم عمليات تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات الإنمائية الكبرى، فإنها لا تتضمن بالضرورة اعتبارات مخاطر الكوارث.</p> <p>2. الإجراءات واللوائح قد تكون موجودة ولكن الموارد التقنية والبشرية الموجودة غير كافية لتقييم المشروعات والموافقة عليها، أو لإنفاذها. 35% فقط من الدول الأفريقية تقر بأنها تقوم بعمليات تقييمات التأثيرات، ومرة أخرى، فهي تركز بشكل رئيسي على التأثيرات البيئية.</p> <p>3. ضعف الوعي بالدور الذي تلعبه مشروعات التنمية غير الملائمة في زيادة مخاطر الكوارث (ما عدا في حالة بعض مشروعات البنية التحتية مثل السدود) في حين أن المصالح السياسية والاقتصادية المعرضة للخطر يمكن أن تكون عالية جداً. ما زال من النادر وجود فرصة للتكاليف والمنافع المشتركة لوسائل بديلة لتوفير البنية التحتية لبتم تحديدها على نحو يقلل من مخاطر الكوارث التي تواجه الأسر الحضرية والريفية الفقيرة.</p>	<p>1. في بيرو، التقييمات الإلزامية للحد من خطر الكوارث أدرجت في النظام الوطني للاستثمار العام.</p>

سنوات. تكون أربع من ست استثمارات فعالة من حيث التكلفة. وبالإضافة لذلك عند مستوى احتمالية بنسبة 75%، كانت نسبة العائدات إلى لتكاليف تتراوح من 1 إلى 37.5. ويبين هذا أن التقدير الذي يشار إليه كثيراً بأن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث ينتج عائدات تبلغ سبعة أضعاف التكلفة المطلوبة. يجب التدقيق فيه وتعديله حسب نوع الاستثمار واحتمالية الخسارة. والنقطة الأساسية هي أن أكثر الاستثمارات في الحد من الكوارث يجب النظر إليها باعتبارها طريقة فعالة جداً للحد من التكلفة الفعلية لمواجهة العوامل الأساسية للمخاطر.

يوضح الجدول رقم 5.5 التقديرات المفصلة لتكلفة اعتبارات الحد من المخاطر في استثمارات القطاع العام في بيرو والتي أعدتها وزارة الاقتصاد والمالية<sup>28</sup> بالمقارنة مع الخسائر التي تم تجنبها وتكاليف إعادة البناء في خلال عشرة أعوام للاحتمالات المختلفة لحدوث الكوارث. والتي تتراوح بين 25% إلى 100% من احتمالية وقوع الكوارث التي تحدث في خلال عشر أعوام.

ويشير هذا إلى أنه إذا كان هناك احتمال وقوع الكارثة بنسبة 75% خلال 10 سنوات، فإن الاستثمارات في الحد من مخاطر الكوارث تكون فعالة من حيث التكلفة، ولاحتمالية وقوع الكارثة في بنسبة 25% خلال 10

### المرجع 5.3: الاستثمار في الحد من الكوارث، حالة بيرو

ملحوظة: الخلايا  
المظلة تشير إلى  
أن قيمة الخسائر  
المتجنبة تفوق التكلفة  
الإضافية للاستثمارات  
في الحد من خسائر  
الكوارث

القيمة المقدرة للخسائر التي يمكن تجنبها وتكاليف إعادة الإعمار					
مشروع الاستثمار العام	التكلفة الإضافية للحد من مخاطر الكوارث بالدولار الأمريكي	احتمال وقوع الكارثة في بنسبة 25% خلال 10 سنوات	احتمال وقوع الكارثة في بنسبة 50% خلال 10 سنوات	احتمال وقوع الكارثة في بنسبة 75% خلال 10 سنوات	احتمال وقوع الكارثة في بنسبة 100% خلال 10 سنوات
إعادة تعمير البنية الأساسية للإسكان والمياه عقب زلزال 23 يونيو 2001 في مقاطعة كاستيلا	382,788	132,601	265,202	397,802	530,403
الوقاية والاستعداد للانزلاقات الطينية والفيضانات في وادي ريماك الأعلى	95,616	330,986	661,971	992,957	1,323,942
توسيع مركز بامباكولا الصحي (برنامج يهتم بالأمهات الحوامل)	15,570	6,789	13,579	20,368	27,158
إعادة تأهيل وإعادة إعمار السدود في وادي كانساس	1,958,539	24,441,946	48,883,891	73,325,837	97,767,783
إعادة تأهيل مصنع ماتشوبيتسو الهيدروالكتروليكي	9,276,153	57,452,287	114,904,573	172,356,860	229,809,147
الترويج والتطوير لزراعة الفاصوليا في منطقة مورويون	(3,697)	292	584	876	1,168

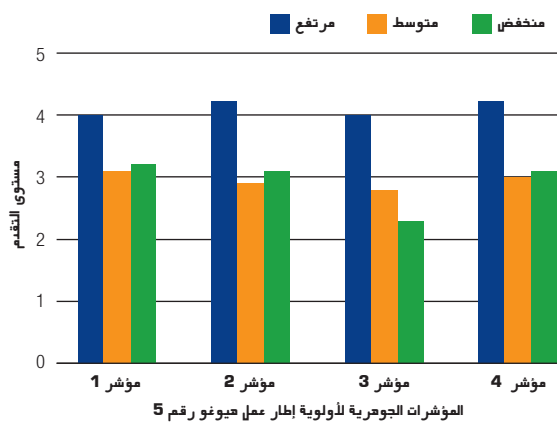
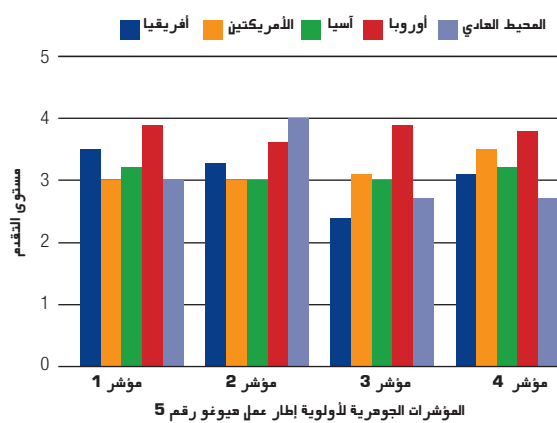
### الجدول 5.5: تحليل التكاليف والعائدات لمشروعات الاستثمارات العامة في بيرو<sup>29</sup>

ملحوظة: الخلايا  
المظلة تشير إلى  
أن قيمة الخسائر  
المتجنبة تفوق التكلفة  
الإضافية للاستثمارات  
في الحد من خسائر  
الكوارث

## 5.2.5 أولوية العمل رقم 5 للإطار عمل هيونغو: تعزيز الاستعدادات للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على كل المستويات

يوضح الشكل 5.10 متوسط التقدم نحو تحقيق المؤشرات الأربعة لهذه الأولوية للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل وكذلك ومتوسط التقدم تبعاً للإقليم، كما أن الجدول 5.5 يوضح لتقدم والتحديات المسجلة.

في أوقات الكوارث، يمكن الحد من التأثيرات والخسائر بدرجة كبيرة إذا كانت السلطات والأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق المعرضة للأخطار على استعداد جيد ومزودة بالمعرفة والإمكانات اللازمة للاستعداد والاستجابة للكوارث بطريقة فعالة.



الشكل 5.10: متوسط التقدم نحو تحقيق مؤشرات الأولوية رقم 5 تبعاً لمتوسط الدخل والمنطقة

### التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة

المؤشرات	التحديات المسجلة	الجدول 5.6: التحديات والتقدم المسجل للأولوية العمل رقم 5 للإطار عمل هيونغو: تعزيز الاستعدادات للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على كل المستويات
المؤشر 1: وضع سياسات وقدرات تقنية ومؤسسية وآليات قوية لإدارة مخاطر الكوارث من منظور الحد من الكوارث	1. تعرب الدول عن عدم وجود سياسات وتشريعات ملائمة لإدارة مخاطر الكوارث مع مخصصات لامركزية من الإمكانات والموارد. 2. في حين أدخل منظور الحد من مخاطر الكوارث إلى لغة العديد من المؤسسات الوطنية لإدارة الكوارث، وإلى مجموعة من الأنشطة، ولكن من الناحية العملية، فهو عادة ما يتسق مع تحويل التركيز من الاستجابة إلى الاستعداد و من منتهج عشوائي لآخر مخطط له، وعادة ما يدعم بالاستثمارات المخصصة للتخفيف من الأخطار، على سبيل المثال إنشاء دفاعات الأنهار. 3. الاحتياجات المحددة في هذا المجال تشمل زيادة واستخدام مخصصات الميزانية والدعم المالي والموارد، وتنمية القدرات، وخاصة على المستوى المحلي. ولا تزال بعض الدول تفتقر لعدم وجود التزام سياسي نحو تحويل التركيز من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى الحد من مخاطر الكوارث، وذكرت ألمانيا والنرويج بوضوح تكامل تدابير الحد من مخاطر الكوارث.	
	1. جميع الدول، وخاصة في آسيا والأمريكتين، تقر بوجود تقدم شامل في تعزيز قدراتها على إدارة مخاطر الكوارث. 2. عملت حكومة سانغا لوتشيا مع البنك الدولي لتعزيز القدرات على إدارة مخاطر الكوارث منذ عام 1998. على مدى السنوات العشرة الماضية، قام اثنان من المشروعات بالحد من قابلية البلاد للتضرر من خلال مجموعة من الاستثمارات في أنشطة تخفيف المخاطر، بما فيها إنشاء الدفاعات البحرية، وتعزيز وتكييف البنية الأساسية التحتية وتعزيز قدرات المكتب الوطني لإدارة الطوارئ. 3. ذكرت معظم الدول في أفريقيا إنشاء مؤسسات لإدارة الكوارث وتعتبر القدرات والآليات "كافية"، ولكن مع وجود مجال للتحسين. 4. قام مكتب تنسيق شئون الإغاثة الإنسانية التابع للأمم المتحدة <sup>30</sup> (UNOCHA) بتعزيز التأهب والوقاية من الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال مبادرات بالتعاون مع مبادرة قدرات الحد من مخاطر الكوارث، و باقة الإرشاد والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخمسة من إطار عمل هيونغو مع سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، ضمن أنشطة أخرى.	

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 2: وضع خطط الاستعداد للكوارث والخطط الاحترازية على كل المستويات الإدارية، وإجراء التدريبات الدورية والتجارب لاختبار وتطوير برامج الاستجابة للكوارث	<p>1. توجد خطط الطوارئ في جميع الدول، ولكن مستوى تنفيذها بصورة منهجية على جميع المستويات يختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر.</p> <p>2. التدريبات والمحاكاة تتم ولكن ليس بصورة منهجية ولا تجرى بالضرورة في جميع المجالات.</p> <p>3. هناك حاجة لتنظيم الخبرات، وتنسيق الجهود على مختلف المستويات لضمان التوافق في تنفيذ عمليات المحاكاة، وكذلك لتطوير و/أو تحديث الخطط الاحترازية.</p> <p>4. تحديد نقاط الضعف الرئيسية في القدرات المحلية في العديد من المناطق عالية المخاطر، وفي حالات غياب التدريب والمحاكاة المنهجية والمنظمة، والخطط الاحترازية القديمة، وانعدام المساءلة.</p>	<p>1. أوردت إيطاليا إنشاء صندوق وطني للدفاع المدني، مع تخصيص تمويل إقليمي وآليات احترازية.</p> <p>2. أوردت سوريا أن الخطط الاحترازية متاحة على جميع المستويات الإدارية وأن التدريب الميداني يتم باستخدام تقنيات إدارة الأزمات المدرجة في الخطط الاحترازية. كما يتم تقييم التدريب لتحديد مواطن القوة والضعف.</p> <p>3. والتقدم الذي أفادت به موزمبيق يوضح أن تنفيذ الخطط مرتبط بالإرادة السياسية والتنظيم الجيد، كما هو مرتبط بتوافر الموارد المالية.</p> <p>4. بعد استطلاع إقليمي، قام مكتب منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط بوضع نموذج لتخطيط الاستعداد للطوارئ وبرامج الحد من المخاطر، مع تعزيز قدرات المجتمعات المحلية باعتبارها الهدف النهائي. تم تحديد الأهداف العامة والمهارات الخاصة للبرامج المحلية للتخطيط لمواجهة الكوارث، كما يجري تطوير أدوات التدريب على الاستعداد والاستجابة والتعافي في حالات الطوارئ لاستخدامها في حالات التدخل المعتمد على المجتمع المحلي. كما يجري تطوير حزمة من الإجراءات المثلى للحد من المخاطر والاستعداد والاستجابة للطوارئ، ويجري وضع أطلس للأخطار- المتعددة والمخاطر.</p>
المؤشر 3: وضع الاحتياطات المالية والآليات الاحترازية لدعم الاستجابة الفعالة والتعافي عند الحاجة	<p>1. تنوع التجارب الخاصة بالاعتمادات المالية الاحترازية، ويمكن للحكومات أن تستخدم الأموال لتغطية حالات أخرى طارئة، أو عجز في الميزانية، في حين أنها كثيراً ما تكون غير كافية لتغطية تكاليف التصدي لكارثة واسعة النطاق والتعافي منها.</p> <p>2. غالباً ما تعتمد برامج الطوارئ على الأموال الخارجية لأن تلك المخصصة على الصعيد الوطني إما أن تكون ارجالية، أو في بعض الدول، لا يخصص تمويل أساسي لحالات الطوارئ.</p> <p>3. في كثير من الأحيان، تكون مسئولية الحكومة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث على مستوى الأسر غير واضح أو محدد، مما يشكل عقبة كبرى أمام تطوير الآليات القائمة على التأمين، وبشكل خاص، الخسائر الصغيرة المتكررة المرتبطة بالمخاطر الممتدة قد لا يتم التعامل معها على الإطلاق.</p> <p>4. في معظم أنحاء أفريقيا وآسيا والأمريكتين، لا تزال الدول تعتمد على المساعدات الإنسانية الدولية في توفير الاحتياجات الخاصة بالاستجابة والتعافي.</p>	<p>1. أفادت بعض الدول بإنشاء أو وجود اعتمادات مالية للطوارئ، في أفريقيا، على سبيل المثال، أفادت كينيا، وملاوي، وموزمبيق، وسيشل، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا وجود اعتمادات مالية، وكذلك الحال بالنسبة لعدد من الدول في الأمريكتين (السلفادور وكوستاريكا وكولومبيا) وفي آسيا (إيران والفلبين) وفي المحيط الهادي (أستراليا ونيوزيلندا). وفي بوليفيا، 0.15% من الميزانية الوطنية مخصص لصندوق للطوارئ يدعى FORADE (الصندوق الائتماني للحد من المخاطر والاستجابة للكوارث). ومن المهم التأكيد على أن الحد من مخاطر الكوارث، مع ذلك، يتطلب استثمارات مستدامة و جارية ولا تعتمد فقط على حالات الطوارئ.</p> <p>2. يتم حالياً تبني التأمين والآليات الجديدة مثل الصناديق المشتركة وسندات الكوارث بشكل متزايد في الدول ذات الدخل العالي إلى المتوسط لتحل محل الاعتمادات المالية التقليدية للإغاثة وإعادة الإعمار الممولة من المصادر الحكومية والدولية. أصدرت المكسيك سندات كوارث لتوفير آلية لتمويل الاستجابة والتعافي في حالة حدوث زلزال كبير. وتمثل هذه الآليات الجديدة ممارسات جيدة سوف تدرس بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.</p>

المؤشرات	التحديات المسجلة	التقدم المسجل: اتجاهات وأمثلة
المؤشر 4: وضع الإجراءات لتبادل المعلومات ذات الصلة خلال أحداث الأخطار والكوارث والإجراءات مراجعات ما بعد الحدث	<p>1. التقدم العام في هذا المجال ينتج عادة عن المبادرات المرجلة بدلاً من الممارسات ذات الطابع المؤسسي أو الاستراتيجية الخاصة. وفي الماضي القريب، كان هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى التنسيق في وظائف إدارة المعلومات ونشرها في سيناريوهات ما بعد الكارثة. ومع ذلك، فقد كان تنسيق المعلومات داخل وبين المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والسلطات الوطنية المسؤولة عن إدارة الكوارث، والإغاثة و التعافي وإعادة التأهيل يمثل تحدياً صعباً.</p> <p>2. يجب وضع نظم المعلومات والبروتوكولات والإجراءات الموحدة اللازمة لإدارة المعلومات قبل وقوع الكوارث ويجب أن تكون قادرة على إدارة معلومات الأضرار والخسائر ومعلومات احتياجات التعافي بمجرد ظهورها.</p> <p>3. التقييمات، مثل دراسة أتمها البنك الدولي<sup>31</sup> مؤخراً عن السنوات العشرة بعد إعصار ميتش في أمريكا الوسطى، تبين كيف أن الدول المتضررة والجهات المانحة على حد سواء يمكن أن تنسى بسرعة التزاماتها التي تعهدت بها في أعقاب كارثة متكررة. على ذلك فإن التقييمات المتكررة بعد وقوع الكوارث بمشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين تعد حاسمة لتشجيع المزيد من المسؤولية.</p>	<p>1. أنشأت غانا موقعاً على شبكة الإنترنت وتم الربط بين المناطق بموجات الراديو ذات الترددات العالية جداً (VHF). كما أسست كينيا مركز عمليات وطني لخالات الكوارث. وأنشأ مركز الأرصاد الجوية في موريشيوس نظاماً فعالاً للاتصالات لاستخدامه أثناء الكوارث.</p> <p>2. هذه الإجازات، مع هذا، قد تشير إلى الاتصالات في حالات الطوارئ بدلاً من إدارة المعلومات بمعناها الأوسع. وأوردت جزر مارشال أن تأمين الموارد اللازمة للتبادل المستمر للمعلومات يمثل تحدياً.</p> <p>3. ازداد انتشار تقييمات ما بعد الكوارث، والتي أبرزتها تجربة لجنة تقييم التسونامي.</p> <p>4. أوردت بلدان مثل أرمينيا وتركيا أخذ تجارب الكوارث السابقة في الاعتبار لإعداد خطط الاستجابة للطوارئ والتنمية ومشروعات الأبحاث، وشراء معدات جديدة، وتعليم وتدريب أفراد قوات الإنقاذ والإغاثة، والجمهور كذلك.</p> <p>5. في جامايكا، يتم تداول المعلومات والدروس المستفادة و بثها عبر تقارير من جميع القطاعات بعد وقوع كارثة.</p>

## 5.3 محركات التقدم

فروق كبيرة بين الدول والأقاليم، ثمة مشاركة متزايدة للمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص والمنظمات الأكاديمية والعلمية والمجتمع المدني بشكل عام. وقد يرجع هذا أيضاً للعدد الكبير من مبادرات الحد من مخاطر الكوارث في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تعتمد بكثرة على الشراكات الدولية والمساعدة التقنية والموارد من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد يعكس الاعتماد على التدخل والشراكات الدور المتنامي للتعاون الإقليمي والدون-إقليمي بين الدول في كل الأقاليم.

وقد أبلغت 35% من الدول فقط عن اعتماد كبير على "تنمية القدرات" باعتبارها أحد محركات التقدم، وهو رقم ضئيل بالنظر إلى أن العديد من الدول أكدت على عجز الإمكانات كسبب أساسي لعدم الإنجاز بالنسبة لها. والقليل من الدول أكدت وجود ميزانيات مخصصة ومبادرات وطنية ومحلية منظمة لبناء القدرات بشكل مستمر، وتعتمد الجهود على المستوى المحلي غالباً على التمويل الخارجي والمنظمات الغير حكومية العاملة من خلال منظمات المجتمع المدني. وهذا الاعتماد غالباً

إن محركات التقدم هي العوامل التي تحفز تحقيق تقدم كبير في الحد من مخاطر الكوارث. تتباين هذه العوامل بين السياقات الوطنية والمحلية المختلفة، ولكنها جميعاً تؤكد على الأمور التي يجب أن تعتبرها الدولة مهمة من أجل دمجها في الخطط والسياسات والبرامج كوسيلة لتحقيق أهداف الحد من المخاطر.

طلب من الدول الأعضاء تقييم درجة اعتماد جهود الحد من مخاطر الكوارث على محركات التقدم مثل مناهج التكامل للأخطار المتعددة، وتكامل منظور النوع في الحد من المخاطر والتعافي، وتنمية القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ومناهج الأمن الإنساني والمساواة الاجتماعية، والارتباطات والشراكات من أجل الحد من مخاطر الكوارث. فالمعلومات المذكورة شديدة العمومية لدرجة أنها لا تسمح بتحليل أعمق لهذه المحركات ولكنها تشير لبعض الاتجاهات العامة.

أكثر من 45% من الدول أكدت وجود اعتماد كبير ومستمر على الارتباطات والشراكات كمحرك للتقدم في الحد من مخاطر الكوارث. بينما توجد

غياب الاهتمام بالضمان الاجتماعي والتأثيرات بعيدة المدى.

وبينما تم إحراز تقدم في دمج نوع الجنس ضمن اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث، إلا أن هذا الدمج كان بطيئاً وغير متناسق. فقد ذكرت 20% فقط من الدول اعتماداً كبيراً على هذا المحرك. كما أن عدم فهم الأمور المتعلقة بالنوع وغياب المسؤولية السياسية وضعف القدرات المؤسسية في شأن النوع والحد من مخاطر الكوارث، كل هذه الأمور تمثل تحديات كبيرة، والدور الهام الذي تلعبه المنظمات الغير حكومية والمجتمع الأكاديمي في دعم الحد من مخاطر الكوارث وممارسات التعافي الحساسة للنوع كان له آثار إيجابية على المستوى الشعبي، وهذا التأثير مذكور في بعض التقارير الوطنية في الربع رقم 5.4 بالأسفل وهو يستفيد من التقدم المحرز على المستويات الإقليمية والدولية في هذا المجال. إن القيام بتكرار مثل هذه الممارسات سيكون ضرورياً في تحقيق هذا الموضوع الهام في إطار عمل هيوغو.

ما يؤدي إلى عدم توازن ملحوظ في تغطية التمويل والأنشطة والتي تقتصر بشكل نمطي على المناطق المتأثرة حديثاً بالكوارث الضخمة، بينما المناطق الأكثر تعرضاً للتضرر قد تعاني من كوارث أصغر متكررة بشكل أكبر لا تحظى بأية تغطية. وهذا الاعتماد يضعف أيضاً من الاستدامة.

كما أبلغت 31% من الدول عن اعتماد كبير على المناهج المتكاملة متعددة-الأخطار. وربما يعكس هذا صعوبات تعميم اعتبارات مخاطر الكوارث في قطاعات التنمية، وفي تنسيق جهود عدد كبير من المؤسسات العلمية والتقنية المتخصصة.

إن الإعتماد على مناهج الأمن الإنساني والمساواة الاجتماعية للحد من مخاطر الكوارث وأنشطة التعافي أقل بنسبة 35% من الدول التي أكدت الاعتماد على هذا المحرك بشكل كبير. ويشير هذا إلى أنه على الأرجح لا يوجد اعتراف صريح بتأثيرات مخاطر الكوارث على الفقير، والتي تم إبرازها في الفصل الثالث، والتي تترجم إلى

إنتاج المعلومات والإرشادات وبناء القدرات في هذا الشأن. على سبيل المثال، خطة عمل ديوروج نيفاران، للمركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية والنتدي الأسيوي الباسيفيكي حول المرأة والتشريعات والتنمية والتي أنتجت إرشادات لمعالجة قضايا النوع في إدارة الكوارث.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدعم عدد من المبادرات الإقليمية، ففي أمريكا اللاتينية قامت جماعة بحث إدارة المخاطر والمساواة النوعية بتنظيم أول ملتقى إقليمي في 2007 وقامت بإجراء مشروع حول إدارة المعرفة. كما تقوم الجماعة بتحديد وتنظيم ونشر وتعزيز الموارد والخدمات القائمة لدمج التركيز على النوع في إدارة مخاطر الكوارث.

إن مشروع مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لإدارة المخاطر: تحسين إدراك النوع في إدارة مخاطر الكوارث في الكاريبي يستخدم أبحاثاً من خمس دول مختارة في منطقة الكاريبي ومن المتوقع أن يلقي الضوء على الدرجة التي يمكن لها لآليات حوكمة الحد من مخاطر الكوارث إدراج اعتبارات النوع. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أيضاً بدعم تنمية القدرات في جنوب آسيا بعمل إرشادات لوضع السياسات وإرشادات عملية حول النوع والحد من مخاطر الكوارث، وهي متاحة باللغات المحلية. وفي عام 2008، قام صندوق تمويل تنمية المرأة التابع للأمم المتحدة UNIFEM ببدء مجموعة موضوعية حول النوع في آسيا وهي تشمل الحد من مخاطر الكوارث كأحد موضوعات الاهتمام.

تبرز الكوارث عدم التوازن بين الجنسين في المجتمع، ما يظهر عوامل قابلية التضرر والقدرات، بجانب عدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن الطبقات الاجتماعية والطوائف والإعاقات والاقليات. فالنوع يؤثر في كل قطاعات المجتمع. وهكذا فإن له تأثيرات على كل ناحية من نواحي الحد من مخاطر الكوارث، فالجهود الدولية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أو استراتيجيات الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR) وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) إلى جانب خبرات الكوارث مثل التسونامي في المحيط الهادي أو إعصار كاترينا، ما رفع مستوى الوعي بالمشاكل النوعية في المجتمعات الدولية والأكاديمية.

وبالرغم من هذا فإن التقدم على المستوى الوطني والإقليمي لم يكن على نفس المستوى. فالسياسات والاستراتيجيات الإقليمية الحكومية للحد من المخاطر نادراً ما تتضمن أي التزام واضح بموضوع النوع. إن أية زيادة في إدراك قضايا النوع في الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي تكون غالباً نتيجة للمجهودات الحثيثة لعدد قليل من منظمات ومجموعات النشطاء في مجال حقوق المرأة.

إن تصريح دلهي<sup>33</sup> من المؤتمر الأسيوي الوزاري الثاني حول الحد من مخاطر الكوارث في عام 2007 كان استثناء لهذا مع الهدف المصريح به "تشجيع الحكومات الوطنية على بذل جهود خاصة لتعميم قضايا النوع في الحد من قابلية تضرر النساء من الكوارث والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الحد من مخاطر الكوارث". وحدث أيضاً بعض التقدم على المستوى الإقليمي في

مربع 5.4:  
التقدم في تعميم اعتبارات نوع الجنس في الحد من مخاطر الكوارث<sup>32</sup>



## 5.4 الحد من الفقر

لدى قوى هذه العلاقة، تم القيام باستطلاع مكتبي على عينة من 67 من أوراق استراتيجية الحد من الفقر و67 من وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لمعرفة ما إذا كان هناك أدراك للحد من مخاطر الكوارث في تلك الوثائق.

ومن أجل هذه الدراسة، تمت مراجعة 59 من أوراق استراتيجية الحد من الفقر النهائية و8 من أوراق استراتيجية الحد من الفقر المرحلية، 35 منهم من أفريقيا، 19 من آسيا و6 من أوروبا و7 من أمريكا اللاتينية والكاربي. وأظهرت النتائج أن ما يقرب من 20% من أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي تم تحليلها أعطت فصل بأكمله أو جزء من أجل مخاطر الكوارث. ذكرت 5% من التقارير العلاقة بين مخاطر الكوارث والفقر، و25% لم تذكر مخاطر الكوارث على الإطلاق. وهناك فرق ملحوظ في المدى الذي تنعكس به مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات: 29% من أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي تم تجهيزها في دول أمريكا اللاتينية والكاربي خصصت فصلاً بأكمله لمخاطر الكوارث، بينما لم تقم بذلك أي من أوراق استراتيجية الحد من الفقر الأوروبية و33% لم تذكر الحد من مخاطر الكوارث على الإطلاق (جدول 5.7). تتضمن الدول التي قامت بإدراج الحد من مخاطر الكوارث في أوراق استراتيجية الحد من الفقر الخاص بها بنجلاديش (2005) وملاوي (2006) وموزمبيق (2006) وفيتنام (2006).

أظهرت مراجعة 67 من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية من الدول الآسيوية أن 65% من الأطر التي تمت مراجعتها تضمنت مخاطر الكوارث في واحدة من مخرجاتها أو نتائجها وأدرجت 15% منها العلاقة بين الحد من الفقر والحد من مخاطر الكوارث. وبالرغم من ذلك، لم تذكر 20% منهم مخاطر الكوارث على الإطلاق. أنظر الملحق 6 للقائمة الكاملة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر التي تم دراستها لغرض المراجعة المكتبية.

لم تتضمن الأهداف التنموية للألفية الحد من مخاطر الكوارث. وبالرغم من ذلك، فكما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>34</sup> (UNDP) فتحقيق الأهداف التنموية للألفية سيعالج العديد من المحركات الأساسية للمخاطر وبالعكس. فالحد من مخاطر الكوارث سيساهم أيضاً في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

إن الأطر والاستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بالحد من الفقر تشكل مجموعة من التحركات على المستوى المحلي والقومي والدولي. ويتم تقديم التعاون متعدد الأطراف من خلال العديد من القنوات ومنها أوراق استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية<sup>35</sup> (UNDAFs).

تصف أوراق استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) السياسات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية للدولة وبرامج تشجيع التنمية والحد من الفقر، بالإضافة إلى احتياجات التمويل الخارجية المرتبطة بها. وتقوم الحكومات في الدول ذات الدخل المنخفض بإعدادها للحصول على مساعدات في الإعفاء من الديون ضمن مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون<sup>36</sup> (HIPC) أو الإفراض المميز من البنك الدولي، من خلال رابطة التنمية الدولية أو صندوق النقد الدولي (IMF). فهي عملية تشاركية تتضمن المجتمع المدني وشركاء تنمية خارجيين ومن ضمنهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي<sup>37</sup>. وبنهاية عام 2008، كان هناك 59 من أوراق استراتيجية الحد من الفقر النهائية و8 من أوراق استراتيجية الحد من الفقر المرحلية، والمتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي<sup>38</sup>. ومن ضمن الأوراق، قدمت 20 دولة تقارير التقدم بها.

لا يدخل في نطاق هذا التقرير عمل استطلاع شامل حول ما إذا كان التقدم في الحد من الفقر قد ساهم في معالجة العوامل الأساسية لمخاطر الكوارث. ومع ذلك، فمن أجل الحصول على بعض القياسات

إجمالي %	أفريقيا %	آسيا %	أوروبا %	أمريكا اللاتينية %
25	23	20	33	14
55	54	65	67	57
20	23	5	0	29

الجدول 5.7: ملخص للإسك أوراقي استراتيجية الحد من الفقر للحد من مخاطر الكوارث باعتبارها آلية للحد من الفقر

الحد من مخاطر الكوارث غير مذكور

الحد من مخاطر الكوارث مذكور

فصل أو قسم كامل عن الحد من أخطار الكوارث

من مخاطر الكوارث والخبرات مثل تقييمات الأخطار، فقد لا تستطيع أوراق استراتيجية الحد من الفقر أن تستهدف المجتمعات التي فيها أعلى نسبة من مخاطر الكوارث. ومن الممكن أيضاً أن الاستثمارات السائدة في الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية قد تزيد من المخاطر بغير قصد لا أن تحمى منها وتصبح غير فعالة في الحد من آثار خسائر الكوارث على الفقراء. فالمدرسة التي تبنى في مستوطنة فقيرة نسبياً في دولة معرضة للزلازل تريد تحسين فرص الحصول على التعليم والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية، غير أنها إذا لم تبنى هذه المدرسة طبقاً للمعايير المقاومة للزلازل، فإنها قد تنهار في زلزال كما ظهر في حالات الوفيات المأسوية لأكثر من 9000 طفل ومعلم في زلزال سيتشوان بالصين عام 2008. إن تأثيرات الكوارث على المدى القريب والمدى البعيد على تحقيق الأهداف التنموية للألفية لها نتائج لا يمكن تجاهلها، وعلى نحو مماثل، فغياب الوعي بكيفية تشكيل التنمية لمخاطر الكوارث ربما يعنى أن الفرص في استغلال الحد من الفقر والبرامج الاجتماعية للحد من المخاطر بطريقة فعالة ربما تصبح فرصاً ضائعة.

ومن حيث المبدأ، النتائج مشجعة حيث أنها توضح أن العديد من أوراق استراتيجية الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية تعترف ببعض العوامل الرئيسية لمخاطر الكوارث على الأقل، وبخاصة قابلية تضرر سبل المعيشة الريفية، وأن الفقراء هم الأكثر عرضة للأخطار، وتتضمن النواحي التي أعطيت أولوية الأمن الغذائي والزراعة وأنظمة الإنذار المبكر والجفاف وقضايا تغير المناخ، والتنمية والبنية الأساسية الريفية للاستعداد للكوارث والاستجابة، لذا، فمثل هذه الأدوات في الحد من الفقر لها قدرة كبيرة للغاية في التعامل مع المحركات الأساسية للمخاطر المفصلة في الفصل الرابع. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كانت هذه الأدوات تواجه هذه المحركات بصورة واضحة، وبخاصة، الفقر الحضري يحظى باهتمام أقل بكثير من الفقر في الريف، وهي فجوة خطيرة بالنظر إلى اتساعها وإلى تنامي مخاطر الكوارث بالحضر.

ومن غير الواضح أيضاً ارتباط أوراق استراتيجية الحد من الفقر بالسياسات والأطر المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث، فإن لم تزود بمعلومات حول الحد

## 5.5 التكيف مع تغير المناخ

وبالإضافة إلى ذلك، يعترف البند بمسؤولية الدول المتقدمة ذات الآثار الأوضح من الانبعاثات الكربونية في مساعدة الدول النامية التي تعاني من عواقب تلك الانبعاثات، فيصرح البند أيضاً بأن "الأطراف من الدول المتقدمة عليها مساعدة الأطراف في الدول النامية وخصوصاً الأكثر قابلية للتضرر من التأثيرات الضارة لتغير المناخ ومساعدتها على مواجهة تكلفة التكيف مع هذه الآثار العكسية والذى تستطيع به الأطراف من الدول النامية التنفيذ الفعال لالتزاماتها حسب المؤتمر... سيأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر كأولويات أولى وهامة للأطراف من الدول النامية".

وكما فصلنا في الجزء 4.4، يفاقم تغير المناخ من عدم المساواة القائمة في التوزيع الجغرافي والاجتماعي لمخاطر الكوارث، مما يعنى أن تأثيراته لا يشعر بها فقراء الحضر والريف بنفس القدر في الدول النامية. فالتكيف مع تغير المناخ يشبه إلى حد كبير الحد من مخاطر الكوارث، وتواجه العديد من الدول صعوبات في مواجهة الأسباب الرئيسية للمخاطر، ولهذا فهي أيضاً لا تتكيف بشكل جيد مع الأنماط الحالية لتغير المناخ، فإذا أمكن التعامل

منذ أن وقعت الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) عام 1992، ركزت المفاوضات متعددة الأطراف على تحدى التعامل مع تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) من خلال أدوات مثل اتفاقية كيوتو، والتخفيف من تأثيرات تغير المناخ أمر أساسي حيث تشير كل الدلائل أن أسلوب العمل كالمعتاد في التنمية ربما يؤدي إلى نتائج عالمية كارثية، وحتى إذا نجح التخفيف، ستستمر آثار تغير المناخ في الزيادة حتى يستقر مخزون غازات الدفيئة في الغلاف الجوى، وحيث أن الحكومات والمجتمع الدولي تعترف بدرجة ما بأن تغير المناخ أمر حتمى، فالحاجة لمساعدة الدول على التكيف مع تغير المناخ حظيت باهتمام أكبر. فمصطلح التكيف ظهر في التقرير التقييمي الأول للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1990 ووجد في البند رقم 4 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والذي يطالب الدول " بالتعاون من أجل التكيف مع تأثيرات تغير المناخ وتطوير خطط متكاملة من أجل إدارة المناطق الساحلية وموارد المياه والزراعة والحماية وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر خاصة في أفريقيا، بالإضافة إلى الفيضانات"<sup>39</sup>.

تكامل التكيف مع تغير المناخ مع الحد من مخاطر الكوارث، ومن تكامل الحد من الفقر مع التنمية. فوجود أطر عمل متوازنة يجمع أطرافاً مختلفة من الدول النامية في عمليات معقدة ومتداخلة حول صياغة السياسات والتفاوض والمراقبة والتقارير.

غياب التكامل هذا يتكرر على المستوى الوطني، حيث أن مسؤوليات التكيف مع تغير المناخ تقع على عاتق وزارات البيئة. فكما هو الحال بالنسبة للحد من مخاطر الكوارث، لا يسهل هذا من إدراجها ضمن التخطيط الوطني والموازنة العامة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي للاعتقاد بأن التكيف هو مشكلة بيئية ويؤدي للنظر لمبادرات التكيف على أنها سلسلة من المشروعات المنفردة (على سبيل المثال، تعزيز دفاعات السواحل أو إدارة مستجمعات أمطار بعينها) المنفصلة عن تنفيذ خطط الحد من الكوارث أو الفقر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على سبيل المثال يقر بهذا في مراجعته لـ 19 من أوراق استراتيجيات الحد من الفقر، حيث أن 4 منها فقط أكدت على ارتباطات معينة بين تغير المناخ والقابلية للتضرر في المستقبل.<sup>44</sup>

## 5.5.2 العوارض وآليات التنفيذ

توجد العديد من الآليات المالية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) وإنفاقية كيوتو ومرفق البيئة العالمية (GEF) لدعم التكيف خاصة في الدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض والمتوسط (انظر الشكل 5.11).

تتضمن آليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) صندوق تمويل الدول الأقل نمواً والذي قام بدعم تنمية خطط العمل الوطنية للتكيف (NAPAs) ويجب أن يساعد الدول في تنفيذ الأنشطة المحددة في هذه الخطط. ففي أكتوبر 2008، وصلت حصيلة التخصيصات التي وافق عليها مجلس صندوق تمويل الدول الأقل نمواً 53.45 مليون دولار أمريكي، ومن ضمنها 48.49 مليون دولار للمشروعات وأنشطة تجهيز المشروعات، ومنها 15.48 مليون تم الالتزام بها و12.77 مليون تم توزيعها بالفعل.<sup>45</sup> وبينما تقرر استخدام التمويل لدعم المشروعات التي تواجه الحاجات الطارئة والفورية للتكيف في الدول الأقل نمواً كما عرفت خطط العمل الوطنية للتكيف، 49 من 50 من الأنشطة التي تم تمويلها إلى اليوم كانت من أجل إعداد خطط العمل الوطنية للتكيف.<sup>46</sup> واعتباراً من سبتمبر 2008، قدمت 38 من خطط العمل الوطنية للتكيف و21 من الحد من مخاطر الكوارث المخطط له.<sup>47</sup> ففي خطة العمل الوطنية للتكيف بأثيوبيا

مع المحركات الرئيسية ستتقلص مخاطر الكوارث وفي نفس الوقت سيقبل الأثر الكبير لتغير المناخ. وعلى نحو مماثل، فتعزيز القدرات للتعامل مع الأسباب الرئيسية لمخاطر الكوارث سيعزز من القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

## 5.5.1 الارتباطات القائمة في الممارسة وفي السياسات

يقدم تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) قائمة بعدد كبير من إجراءات التكيف الممكنة، والمصنفة كتكيف استباقي ومستقل ومخطط له، وهي إجراءات للحد من مخاطر الكوارث بالأساس<sup>40</sup>. وبالرغم من وجود سياسات موازية وأطر مؤسسية على المستويين الدولي والوطني، فالعديد من مبادرات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) تركز عملياً على الحد من مخاطر الكوارث، ومن ضمن 36 برنامجاً من ضمن خطط العمل الوطنية للتكيف (NAPAs) المقدمة لمستشاري اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) من قبل الدول الأقل نمواً الأطراف منذ عام 2004، والأغلبية تبرر أنشطة التكيف الممكنة من حيث فاعليتها بالنسبة للحد من التعرض للكوارث والسيطرة على الفقر. ومن حيث الممارسة، أدت بعض خطط العمل الوطنية للتكيف (NAPAs) بالفعل لتكامل أكبر للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ على المستوى الوطني. كما ذكر أيضاً الحد من مخاطر الكوارث في خطة عمل بالي<sup>41</sup> وفي تمويل التكيف.<sup>42</sup>

إن استراتيجية جزر المالديف الآمنة هي مثال جيد على كيفية الربط بين التكيف والحد من مخاطر الكوارث، وهي سياسة حكومية رسمية الغرض منها التعامل مع الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر خلال هذا القرن والذي زادت أهميته بعد قيام تسونامي المحيط الهندي عام 2004 بغمر سكان جزيرة صغيرة كاملة لبعض الدقائق. فسكان الجزر النائية التي يصعب الوصول إليها يتم إعادة توطينهم طوعاً في هلهومالي، وهي جزيرة صناعية تم إنشاؤها بالقرب من عاصمة الدولة وتقع على ارتفاع أعلى من باقي جزر المالديف الـ 200 المأهولة بالسكان.<sup>43</sup>

بينما يمكن الربط بين الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ بصورة وثيقة، فالارتباطات القائمة بين إطار عمل هيوغو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC) هي أضعف بكثير. وهذه الارتباطات الضعيفة بين الإطارين تقوض من

التشغيلية المعينة الخاصة به ولم يبدأ في توزيع التمويل. وكان قد تم الاتفاق في جلسة يونيو 2008 على أن الإدارة ستبدأ في مراجعة المشروعات المقدمة في يونيو 2009<sup>52</sup>.

إن الأولوية الاستراتيجية للتكيف بها ما يقرب من 50 مليون دولار<sup>53</sup> من التمويل من مرفق البيئة العالمية GEF لمساندة مشروعات التكيف السريعة. وإلى اليوم تم توزيع 14.8 مليون دولار.

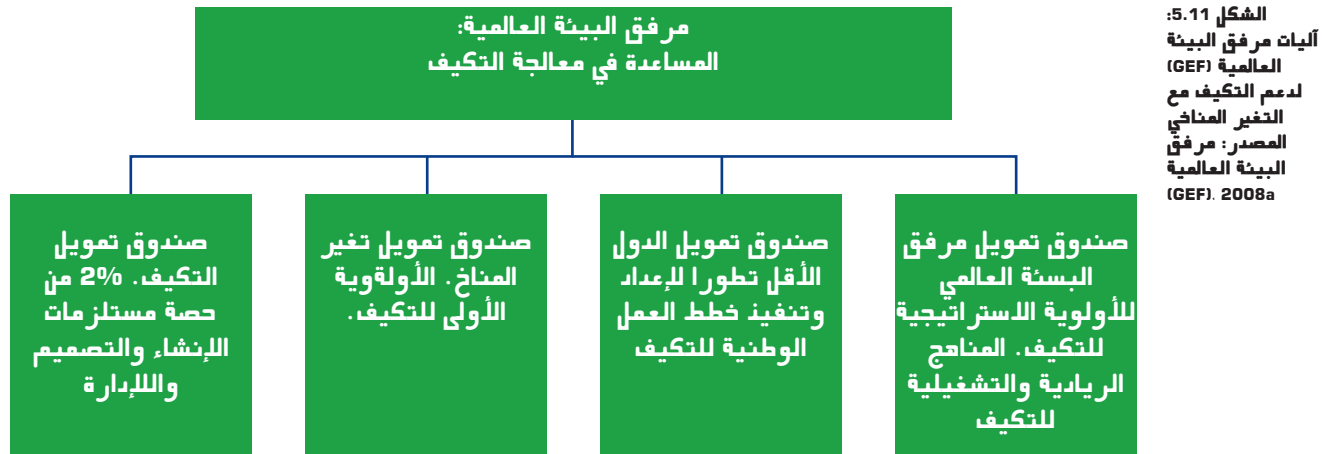
وعلى العكس من الموارد المتاحة من خلال الآلية المذكورة بالأعلى، يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مجموع الموارد المطلوبة من أجل التكيف مع تغير المناخ بـ 86 مليار دولار سنوياً وحتى حلول عام 2015، مما يمثل تقريباً 0.2% من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة<sup>54</sup>. وتناسب هذه الصورة مع تقديرات أوكسفام<sup>55</sup> التي قدرت المطلوب سنوياً بـ 50 – 80 مليار كل عام من أجل التكيف في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وتتدفق المزيد من الموارد من من أجل التكيف من ممولين ثنائيين ومتعددي الأطراف، وقدرت الموارد الثنائية بمجموع يقارب 110 مليون دولار لـ 50 مشروعاً في 17 دولة. وفي ديسمبر 2008 وصلت تكلفة مشروعات تمويل البنك الدولي بما يقارب 94 مليون دولار<sup>56</sup>. وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أيضاً في تقاريره نمو حصة سندات التكيف بما يقرب من 200 مليون دولار. يتدفق المزيد من الموارد الأخرى مباشرة إلى أنشطة التكيف في الدول النامية من خلال منظمات دولية غير حكومية كبيرة NGOs وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومع ذلك ليس من المتوقع أن يزيد حاصل الموارد الدولية المتدفقة إلى الدول النامية حالياً عن 50 – 100 مليون دولار في العام، مما يمثل

على سبيل المثال، الأنشطة الثلاثة الأعلى في التكيف هي: (1) الترويج للتأمين المحاصيل من الجفاف (2) تعزيز أنظمة الإنذار المبكر للجفاف والفيضانات (3) تطوير خطط على نطاق صغير في الري والمياه والحصاد في الأنحاء الجافة من الدولة<sup>48</sup>. وحتى الآن، دخل 2 فقط من 19 مشروعاً تم تمويلها من قبل صندوق تمويل الدول الأقل نمواً في مرحلة التنفيذ: مشروع الحد من المخاطر الناتجة عن تغير المناخ والقابلية للتضرر من انفجارات البحيرات الجليدية في بوتان ومشروع الزراعة المجتمعية والساحلية في بنجلاديش.

إن صندوق التمويل الخاص بتغير المناخ (SCCF) متاح للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ويغطي التكيف والأنشطة الأخرى مثل نقل التكنولوجيا والتعامل مع تغير المناخ والتنوع الاقتصادي. وإلى الآن تمت الموافقة على 15 مشروعاً لبرنامج التكيف التابع صندوق التمويل الخاص بتغير المناخ، ما عدا واحد فقط - مبادرة إدارة الموارد بتنزانيا - مازالت تحت التنفيذ<sup>49</sup>. وقد وصلت حصة الحصص التي وافق عليها مجلس صندوق التمويل الخاص بتغير المناخ في أكتوبر 2008 إلى 68.58 مليون دولار، تم الالتزام بـ 26.53 مليون للمشروعات وأنشطة تجهيز المشروعات، وتم توزيع 15.29 مليون دولار<sup>50</sup>.

إن صندوق تمويل التكيف الذي تم إنشاؤه طبقاً لإتفاقية كيوتو قائم على إمدادات القطاع الخاص عن طريق الضرائب بنسبة 2% لمشروعات آليات التنمية النظيفة بالإضافة للمساهمات الطوعية من الدول ذات الدخل المرتفع، وقد وصلت المساهمات إلى 5 مليون دولار تعهدت بها كندا. تستطيع الضريبة توليد 160 – 950 مليون دولار بحلول 2012<sup>51</sup>. بينما قام صندوق تمويل التكيف بوضع خطة عمل في اجتماعه الثاني فهو لم يحدد الخطوط الإرشادات



تواجهها الأسر الفقيرة ترتبط بصورة وثيقة بأغيباب الحصول على الأصول المنتجة التي تساهم في استمرار مصادر عيشهم. فالأسر الفقيرة بالحضر في معظم الدول النامية تعيش في منازل مؤقتة على أراضى مقسمة ومأهولة وبنقص في أو بدون أية بنية أساسية وخدمات عامة.

كما كتب رئيس الأساقفة المتقاعد في كايب تاون ديزموند توتو في تقرير التنمية البشرية<sup>62</sup> لعام 2007/2008 أن "التكيف أصبح تعبيراً أطف بديلاً عن غياب العدالة الاجتماعية على نطاق عالمي. وبينما المواطنون في العالم الثرى محميون من الأذى فالفقراء والضعفاء والجوعى معرضون للواقع القاسي لتغير المناخ في حياتهم اليومية. ولكن فقراء العالم يتم إنداؤهم ببلادة من خلال مشكلة لم يخلقوها بالأساس. فالفلاح الملاوي أوالفقير في دولة هايتي ليس لهم أي أثر يذكر في ما يخص الغلاف الجوي للأرض".

فالعديد من المبادرات للمنظمات الغير حكومية والجهود الثنائية في المناطق الريفية تتعرض لهذا الأمر بصورة ضمنية. فعلى المستوى المحلي، بالرغم من غياب الارتباط بين مدى الحاجة وبين التمويل المتاح للاستثمار فالعديد من أنشطة التكيف مبنية على الجهود القائمة لتعزيز سبل المعيشة الريفية وإدارة النظام البيئي. إلا أنه يعطى اهتمام أقل لحاجات التكيف بالنسبة لفقراء الحضر. ويذكر تقرير التقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن البنية الأساسية التي تقوم بتكيزها المراكز الحضرية والصناعات التي تشكل جزءاً أساسياً من القاعدة الاقتصادية هي غالباً قادرة على التكيف المعقول للحد من المخاطر الناتجة عن الأثار المباشرة والغير مباشرة لتغير المناخ<sup>63</sup>. وهذا الأمر يحدث في العديد من المدن التي تدار بشكل جيد في الدول ذات الدخل المرتفعة. وبالرغم من ذلك، فارتباطها بمئات الملايين من سكان الحضر الفقراء من يعيشون في مستوطنات عشوائية في مواقع ساحلية معرضة للفيضانات في البلدان النامية مثلاً هو ارتباط مثير للجدل. من الصعب تخيل كيف يمكن للحكومات بالمدن التي عرفت في السابق بعدم قدرتها على حماية الأغلبية من مواطنيها من أخطار المناخ القائمة أن تستطيع التكيف.

ونتيجة هذا التحليل لها ثلاثة أبعاد، أولاً، يجب تعزيز الارتباط بين أطر العمل للحد من مخاطر الكوارث والحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ على المستوى الدولي والوطني. وثانياً، يجب إعطاء الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ الأولوية في مواجهة عوامل المخاطر الأساسية مثل

أقل من 0.2% من المطلوب.

وفي نفس الوقت، فقد أوضحت مراجعة لمحافظ الممولين الستة الكبار الثنائيين ومتعددي الأطراف<sup>57</sup> أن المساعدة التنموية أغلبها لا يستطيع أن يضع في الاعتبار الخسائر المحتملة من المخاطر المتفاقمة بسبب تغير المناخ. وطبقاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>58</sup> (UNDP)، بين 16 و 32 مليار من المساعدات التنموية الحالية معرض للمخاطر بسبب تغير المناخ. ويشير هذا إلى أن المساعدة التنموية المعرضة للمخاطر بسبب الأخطار المرتبطة بالمناخ تبلغ 1000 ضعف أكثر من المبالغ التي التزم بها الممولون لمساندة التكيف مع تغير المناخ من خلال الآليات متعددة الأطراف المفصلة بالأعلى.

إذا فهناك عدم توافق بين التكلفة المقدرة من أجل التكيف والموارد المتعهددة وبين سرعة التنفيذ. وفي ظل الحالة الملحة التي يفرضها تغير المناخ، فهناك حاجة ملحة لزيادة الإستثمار وسرعة التنفيذ.

### 5.5.3 التكيف مع تغير المناخ أم التكيف مع الفقر؟

من الصعب ولكنه ليس من المستحيل حساب تكلفة التكيف في الدول المتقدمة، فتكلفة الحفاظ على الباني والبنية الأساسية من المناخ يمكن حسابها. كما يمكن حساب الاستثمار في الري وإدارة موارد المياه اللازمة لتمكين الإنتاج الزراعي من التكيف لفترات أطول مع الجفاف. وقد تم حساب تكلفة صيانة الحماية ضد الفيضانات في لندن خلال 100 عام مع الأخذ في الاعتبار تغير المناخ وقدرت بحوالى 3-6 بليون<sup>59</sup> دولار على سبيل المثال. وعندما تطبق هذه الطريقة في الدول النامية فحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (بناء على إحصاءات سابقة للبنك الدولي<sup>60</sup>) ستقارب تكلفة إستثمارات تنمية حماية المناخ والبنية الأساسية 44 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2115. وقد ذكرت ورقة حديثة أيضاً من أوراق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>61</sup> (UNFCCC) هذه التكلفة.

والمنهج القائم بالأساس على تدعيم البنية الأساسية ضد المناخ لا يواجه الحركات الأساسية للمخاطر في العديد من الدول النامية في ظل وجود مخاطر للكوارث على الفقراء في الريف والحضر والتي تتميز بنقص الأصول التي يمكن إستخدامها في التكيف. وكما فصلنا بالفصل الرابع، فإن مخاطر الكوارث المرتبطة بالطقس التي

وبينما يجب العمل على تعزيز الارتباط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، فالإثنان يواجهان تحديات مشتركة. فمما زالت العديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط لديها قدرات ضعيفة على مواجهة المحركات الأساسية للمخاطر وما زالت تفتقر لترتيبات الحوكمة الملائمة من أجل إدماج الحد من مخاطر في أعمال التنمية.

سبل المعيشة الريفية القابلة للتضرر وعدم كفاءة الحوكمة بالحضر وتدهور النظم البيئية، هذا إذا أردنا تجنب الآثار المفاقمة لتغير المناخ على مخاطر الكوارث، وثالثاً، هناك الحاجة للاستثمار المتزايد والتنفيذ الأسرع في ظل إلحاح هذا التحدي القائم.

- الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ، والوكالة السويدية لإدارة الطوارئ؛ والمجلس الوطني السويدي للدفاع النفسي، وبدلاً منها، ابتداءً من الأول من يناير 2009، أصبحت سلطة جديد موحدة هي الوكالة السويدية للطوارئ المدنية، هي المسؤولة عن المسائل المتعلقة بسلامة المجتمع، بعبارة أخرى، منع الطوارئ، والتخطيط، والاستعداد والاستجابة والتعافي والدفاع المدني في حالات الكوارث.
19. سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR 2006)
20. [www.riskplan.admin.ch](http://www.riskplan.admin.ch) سبتمبر (2008)
21. <http://www.econome.admin.ch> أغسطس (2008)
22. [www.getthru.govt.nz](http://www.getthru.govt.nz) سبتمبر (2008)
23. <http://www.igad.org/> نوفمبر (2008)
24. فون هيس وآخرون، 2008
25. إسهام شخصي من حسين كالاتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منع الأزمات والإنعاش فريق عمل الحد من الكوارث، جنيف، نوفمبر 2008.
26. موزمبيق، 2008. استعراض وطني متعمق: تنفيذ إطار عمل هيوجو، معد لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوجو 2007-2009. استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تقرير غير منشور
27. <http://www.humanitarianreform.org/humanitarianreform/Default.aspx?tabid=80>
28. <http://www.hyogo.uncrd.or.jp/hesi/pdf/nepal/murata.sengupta.pdf>
29. فون هيس وآخرون، 2008
30. فون هيس وآخرون، 2008
31. معلومات مقدمة من قسم الاستعداد للطوارئ بمكتب تنسيق شئون الإغاثة الانسانية التابع للأمم المتحدة (UNOCHA)، جنيف، يناير/ كانون الثاني 2009
32. مانسيلا، 2008b
33. سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)، 2008b
34. وزارة الداخلية، الحكومة الهندية، 2007
35. مكتب الوقاية من الكوارث والتعافي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004. UNDP/BCPR
36. إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية هو إطار لبرنامج استراتيجي لفريق الأمم المتحدة القطري وهو يصف الاستجابة الجماعية التي يقدمها الفريق لأولويات هيكل التطوير الوطني، والنتائج المتوقعة المرتفعة المستوى تسمى نواج إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وهي توضح أين يمكن أن يحضر فريق الأمم المتحدة القطري مبراته الفريدة من أجل تقديم المساندة وتطوير القدرات والنصائح في مجال السياسات والبرامج لتحقيق الأولويات الوطنية المرتبطة بالأهداف التنموية للألفية:

## مصادر وملاحظات

1. سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)، 2007a
2. سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)، 2007b
3. شبكة الوقاية <http://www.preventionweb.net/gar09>
4. <http://www.preventionweb.net/english/hyogo/GP/?pid:3&pil:1>
5. <http://www.preventionweb.net/gar09>
6. حكومة جمهورية مصر العربية، 2008. تقرير التقدم الوطني المرحلي عن تنفيذ إطار عمل هيوجو. مكتب سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)، تقرير غير منشور
7. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، 2008. إسهام تقرير حالة أفريقيا، تشرين الثاني/نوفمبر 2008. مكتب سكرتارية الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (UNISDR) نيروبي
8. الفلبين، 2008. استعراض وطني متعمق: تنفيذ إطار عمل هيوجو، معد لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوجو 2007-2009. استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تقرير غير منشور
9. الجامعة الوطنية لكولومبيا -- معهد سيدي مانزلس للدراسات البيئية، 2005
10. ERN 2008
11. طاجكستان، 2008. استعراض وطني متعمق: تنفيذ إطار عمل هيوجو، معد لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوجو 2007-2009. استعراض تقدم الاتحاد الجري. استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تقرير غير منشور
12. فون هيس وآخرون، 2008
13. <http://www.dppi.info/25.09.07.pdf>
14. موجز عن أنشطة قسم الحد من مخاطر الكوارث في الاتحاد الاقتصادي لبلدان غرب إفريقيا، الوارد من محمد إبراهيم، مسئول البرامج الرئيسية (الحد من أخطار الكوارث)، قسم الشؤون الاجتماعية والإنسانية، الاتحاد الاقتصادي لبلدان غرب إفريقيا، بتفويض من الأمين التنفيذي محمد بن شماس نوفمبر 2008. مقدم إلى مكتب نيروبي استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، تقرير غير منشور
15. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، 2009
16. على سبيل المثال، قاعدة بيانات Desinventar لكوارث آسيا والأمريكتين موقع الكتروني: <http://online.desinventar.org>
17. يوم 31 ديسمبر 2008، توقفت عن العمل كل من

- <http://www.undg.org>
- <http://go.worldbank.org/81VK79DZG0> (8 November 2008) 37.
- <http://go.worldbank.org/FXXJK3VEW0> (11 December 2008) 38.
- <http://go.worldbank.org/ZBYSV47F10> 39.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ (1994) 40.  
 البند الرابع: الالتزامات [http://unfccc.int/essential\\_background/convention/background/items/1362.php](http://unfccc.int/essential_background/convention/background/items/1362.php); IPCC, 1990
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) 41.  
 2007b
- تقرير مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في جلسته الثالثة عشرة والمنعقد في بالي (13-15 ديسمبر 2007) القرارات المعتمدة في مؤتمر الأطراف. مارس 2008. الأمم المتحدة [http://unfccc.int/meetings/cop\\_13/items/4049.php](http://unfccc.int/meetings/cop_13/items/4049.php)
- [http://unfccc.int/cooperation\\_and\\_support/financial\\_mechanism/adaptation\\_fund/items/3659.php](http://unfccc.int/cooperation_and_support/financial_mechanism/adaptation_fund/items/3659.php) 43.  
 18 يناير 2009 php
44. والتون. 2007.
45. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007.
46. مرفق البيئة العالمية (GEF). 2008a, b, c
47. [http://thegef.org/interior\\_right.aspx?id=194&ekmen\\_sel=c580fa7b\\_48\\_62\\_btnlink](http://thegef.org/interior_right.aspx?id=194&ekmen_sel=c580fa7b_48_62_btnlink)
48. المؤتمر الرابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوزنان، بولندا، 1 ديسمبر 2008 [http://unfccc.int/meetings/cop\\_14/items/4481.php](http://unfccc.int/meetings/cop_14/items/4481.php)
49. جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وزارة الموارد المائية ووكالة الأرصاد الجوية وطنية. 2007
50. مرفق البيئة العالمية (GEF). 2008b
51. مرفق البيئة العالمية (GEF). 2008b
52. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007
53. مرفق البيئة العالمية (GEF). 2008a
54. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007
55. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007
56. أوكسفام. 2007.
57. قاعدة بيانات مشروعات وعمليات البنك الدولي <http://go.worldbank.org/0FRO32VEI0>  
 (15 November 2008)
58. كلاين وآخرون. 2008
59. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007
60. ستيرن. 2007
61. ستاتثويت وآخرون. 2007
62. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. 2007b
63. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). 2007
64. ويلبانكس وآخرون. 2007